حق العودة
Haq Al-Awda

العـــــدد (٦٥)
السنة الرابعة عشرة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة

آذار
٢٠١٦

ملف العـــدد:

التهجير القسري المستمر في القدس

مستعمر يقف على أراضي فلسطينية في منطقة E1، التي من المخطط استعمارها وضمها لهيكلية القدس الكبرى (تصوير: EAPPI)

ساهم في هذا العدد:

د. منير نسيبة (القدس)
المطران عطا الله حنا (القدس)
عيسى قراقع (بيت لحم)
مراد عودة (بيت لحم)
دعاء قويدر (القدس)
أمل حجازي (القدس)
الاء غراب (القدس)
ايمان رويشيد (القدس)
مجد صيداوي (القدس)
نور ابو الضبعات (القدس)
وهبه ابوكف (القدس)
أحمد مسودة (القدس)
طاهر مسودة (القدس)
علاء أبو رميلة (القدس)
مصعب صيام (القدس)
سيرين الاطرش (القدس)
نوال عرفة (القدس)
داليا حلاق (القدس)
اسلام الرجبي (القدس)
ناصر ابو رميلة (القدس)
زينة تفكجي (القدس)
فادي زغل (القدس)
شيماء غروف (القدس)

الافتتاحيـة

استراتيجية الإنحدار بانتظار الفرج!

في نظرة سريعة على الأحوال المحيطة، لا يصعب رؤية ما وصلت إليه القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية والإنسانية من تراجع. العالم، أو قُل المجتمع الدولي، مشغولٌ بتحريك الإرهاب أو محاربة الإرهاب بحسب الوجهة لكل ذي مصلحة. الإقليم مشتعل بنيران الفتن والحروب، ويبدو أنه سيواصل استنزاف ذاته إلى أمدٍ ليس بالقصير.

إسرائيل توغل في استعمارها لفسطين وبطشها للشعب الفلسطيني. أخذت العالم إلى المساحة التي تفضل، فلم يعد الحديث مركّزاً على حُمّى الإستعمار الإستيطاني، إنما على الأمن المفقود وحق الدفاع عن النفس.

القيادات الفلسطينية على اختلاف برامجها وعلاقاتها، غارقة في عجزها وفي انتظار الفرج، وانتهاء حرب السعودية على اليمن، واستقرار الأوضاع الأمنية في مصر، والتسوية في سوريا.

المؤسسات الدولية الرسمية امتهنت اللغة المتوازنة تساوقاً مع متطلبات عدم عرقلة الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق السلام. المؤسسات الدولية غير الحكومية احترفت التوثيق ولا زالت تُشخّص، وتُكيّف الجرائم وتدين الممارسات وتطالب بالمساءلة والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

الشعب الفلسطيني في فلسطين وخارجها لا يجد ما بين الضربة والضربة متسعاً حتى للتأوّه. مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مُستنزَفة ما بين رحى الممول وجسامة المهمات، ومنافسة السلطة الفلسطينية لها.

الأرض تصغر، وفلسطين تضيق بأهلها، وسبل العيش تكاد تنعدم، والحقوق الإنسانية مستباحة في كل وقتٍ ومكان. قطاع غزة ذاهب جرّاء الحصار والإنقسام والمصالح الإستراتيجية للأطراف إلى الأسوأ والمجهول. اللاجئون من سوريا والعراق ولبنان يركبون قوارب الموت لملاقاة التمييز والإنكار والتشرّد على نمطٍ مغايرٍ في دول لجوئهم الجديدة. القدس تتعرض للتهويد، وسكانها يكابدون التنكيل اليومي، وعليهم منفردين أن يواجهوا الظروف القهرية التي تخلقها إسرائيل بهدف تهجيرهم. المنطقة (أ) تتمظهر بانتفاخ مَرَضِيّ - سياسي، وأمني، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وبيئي- يسحق المسحوقين أصلاً، بينما المنطقة (ج) مستسلمة للأمر الواقع؛ لا يضيء عليها إلّا مبادرات فردية أو مؤسسية محدودة.

أما الإستراتيجية فهي: ما بين الإنحدار والإنحدار علينا الإنحدار! تارة لتفويت فرصة لم تأت أبداً، أو أنها فرص لا تعدو أكثر من انتقاص لحقوقنا، وتارة باسم المصلحة الوطنية العليا التي يحتكر تحديدها البعض فلم نعد نعرف لها خطوطا أو ملامح خطوط، وتارة بدعوى جهلنا بخفايا الأمور والغول المتربص بنا خلف الأكِمّة، وتارة باسم القرار الوطني المستقل، الذي لم نعد نعرف له مصدراً من كثرة الهيئات والمسميات وتعدد الوجهات والتوجهات، وتارة لأن اللحظة والظرف غير مواتيين... في كل الحالات والأحوال ليس المطلوب منا إلّا الإنحناء ثم الإنحناء إنحداراً فإنحدارا! لقد اصبح الإنحدار استراتيجية وطنية علينا اتباعها للإنسجام مع الخط العام، إلتزاماً بالشرعية، وبالخطوط الحمر أو البيض لا ندري- فالمهم أنه علينا أن نواصل الإنحدار.

وما بين الإنحدار والإنحدار سيظل يخرج علينا أحدهم بتصريحٍ ناري، أو تفاؤلي، أو تحفيزي، لا ليَستنَفر في شعبنا الإستعداد للمواجهة، بل ليُموضعنا تماماً في وضعية الإذعان كي يتمكن من مواصلة تسويق فشله أولاً ودوره في الإنتفاع بمعاناتنا ثانياً. وسيظل يخرج علينا أحدهم بتصريحات إعتباطية، أو إحباطية، تَسْخيفيّة تنال منّا ومن تاريخنا ومن الومضات المنبعثة هنا وهناك في واقعنا المرير، وحتى من الأكرم منا جميعا؛ وما علينا إلّا أن نحترم أصول الطاعة فنخرس، وننساق كغنم القطيع إلى الذبح غير معترضين. لنا أن نتألم، لكن ليس لنا أن نرفع الصوت.

وما بين الإنحدار والإنحدار ستظل الساحة مقفرة، إلّا من ومضات بطولية، يجول فيها من لم يعرف أن الفرق شاسع ما بين فلسطين الوطن وفلسطين الدولة الموعودة، وما بين شرق القدس والقدس الشرقية، وما بين الإستعمار والإحتلال، وما بين الخِطاب البكائي والخِطاب الحقوقي، وما بين الهوية والهوانيّة، وما بين العودة والحل المتفق عليه، وما بين الإرهاب والمقاومة، ما بين الأمن والأمان، وما بين الحكمة والدونيّة.

احفظوا لشعبنا كرامته؛ دعوه يشقى بجراحه منفرداً وبعيداً عن تصريحاتكم العبثيّة، فالشعب لا يعدم الأفق والوسائل.

هيئة التحرير

رسالة من القدس: معاً وسوياً نتضامن مع أُسر شهدائنا

بقلم: المطران عطا الله حنا*

حملة اليوم الوطني لدعم اهالي القدس عمّت مختلف محافظات الضفة الغربية، شباط ٢٠١٦ (المصدر: وكالة وفا الإخبارية)

انها مدينة القدس، عاصمتنا الروحية والوطنية التي يستهدفها الاحتلال الاسرائيلي بعنصريته وهمجيته. يستهدف مقدساتها الاسلامية والمسيحية، ويستهدف مؤسساتها الفلسطينية الوطنية المدافعة عن الحضور الفلسطيني الاصيل في هذه المدينة المقدسة. إنه الاحتلال الذي يستهدفنا جميعا ويسعى لتشويه معالم القدس العربية وطمس وجهها الروحي والانساني واضعاف الحضور الفلسطيني فيها.

اننا نلحظ في الآونة الاخيرة امعانا في السياسة الاسرائيلية العنصرية في القدس، وهذا يشمل كافة مرافق حياة الفلسطينيين. ابتداءً من استمرار استهداف المقدسات، الى تواصل الاستهداف المباشر للوجود الفلسطيني في القدس، وصولا إلى إتباع اسرائيل لسياسة سحب الهويات من ابناء القدس فعليا او التهديد بذلك، الامر الذي يعني أننا نقف أمام عملية تطهير عرقي جديد يستهدف وجودنا وانتماءنا وارتباطنا بهذه الارض المقدسة.

إن الاحتلال الاسرائيلي يسعى لتهميش وإضعاف الوجود العربي الفلسطيني في المدينة المقدسة، حيث انه يعامل المقدسيين وكأنهم ضيوف في دولة اسرائيل، في حين أننا لسنا ضيوفا في دولة الاحتلال، ولسنا نحن الذين اتينا الى اسرائيل، بل اسرائيل هي التي اتت الينا واحتلت أرضنا واستولت على مقدساتنا وشردت شعبنا الفلسطيني بمسيحييه ومسلميه.

الفلسطيني المقدسي لا يمكنه أن يقبل تحت أي ظرف من الظروف أن يُعامل كالغريب في بلده، وكأنه جالية أو عابر سبيل أو ضيف تبقيه إسرائيل متى تشاء وتسحب منه اقامته متى تشاء، فهذه سياسة يرفضها المقدسيون الفلسطينيون لأنهم متشبثون بإنتمائهم الوطني، ولم ولن يتخلوا عن هويتهم العربية الفلسطينية مهما اشتدت حدة المؤامرات والمحاولات الهادفة لتصفية قضيتهم الوطنية.

لسنا غرباء في مدينتنا، بل الغريب هو من أتى واحتلنا واستعمرنا وشرد شعبنا ويسعى لطمس معالم القدس العربية والفلسطينية من خلال تشويهه للتاريخ وتطاوله على المقدسات.

وفي اطار استهداف مدينة القدس، اقدمت السلطات الاحتلالية على تدمير عدد من منازل اسر الشهداء ورمتهم في العراء، في مشهد يدل على عنصرية وهمجية الاحتلال الذي لا يراعي ايا من القيم الانسانية او الحضارية. وقد اصبحت عندنا أسر بأكملها بلا مأوى، أُسر تعيش في ظروف غاية في الصعوبة، الامر الذي فرض علينا انطلاقا من قيمنا الاخلاقية والانسانية والوطنية، أن نتضامن مع هذه العائلات ليس فقط لفظياً وإنما فعلياً، من خلال اطلاق مبادرات لجمع تبرعات لمساعدة تلك الاسر المنكوبة.

وان دل نجاح تلك المبادرات على شيء، فانه يدل على أصالة أبناء شعبنا وتماسكهم وإصرارهم على الصمود في أرضهم وحماية مقدساتهم وممتلكاتهم. كما أنه من واجبنا جميعاً أن نتضامن مع أسر الشهداء الذين يتعرضون لسياسات العقوبات الجماعية التي تمارسها اسرائيل بحقهم، تلك السياسات التي تمثل سياسات القهر والعنصرية والظلم.

كل التحية لأسر الشهداء مع تمنياتنا بأن تستمر حملات المناصرة والمؤازرة والدعم لهذه العائلات المنكوبة، وكل التحية لشعبنا الفلسطيني وخاصة الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال ونقول: بأننا لن ننسى شهداءنا الذين هم عنوان الحرية والكرامة والدفاع عن الارض والمقدسات. لن ننسى شهداءنا الذين بذلوا دمائهم من اجل وطنهم وقدسهم ومقدساتهم.

* المطران عطا الله حنا: رئيس أساقفة سبسطية للروم الارثوذكس في القدس.

حديث المعدومين

بقلم: عيسى قراقع*

الطفلة مرح بكير (١٦ عام)، من بلدة بيت حنينا بالقدس، ومحاولة إعدامها على يد الشرطة والمستعمرين، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥ (المصدر: arab48.com)

اطلق الجنود الاسرائيليون رصاصة على قدمي، وقعت على الارض، احاط بي المستوطنون ورقصوا حولي، هتفوا: اقتلوه...اقتلوه، الموت للعرب!

توقعت أن تصل سيارة إسعاف وان يتم نقلي للعلاج بعد ان اصبحت غير قادر على الوقوف والحركة، أنزف الدماء. وفجأة استجاب احد الجنود للهتاف، واقترب مني، ومن مسافة صفر اطلق الرصاص بغزارة على رأسي وصدري حتى سقطت شهيداً وسط الابتهاج الهستيري والاحتفال بموتي.

انا الشهيدة هديل الهشلمون، قتلوني عندما حاولت عبور الحاجز العسكري للدخول الى البلدة القديمة في الخليل يوم ٢٠١٥/٩/٢٢. أوقفني الجنود، لا شيء معي، أرادوا ان أخلع النقاب فرفضت، ودون نقاش اطلقوا عليَّ عشر رصاصات وعن مسافة ٣ امتار، سبعة منها في الجزء العلوي من جسمي، وثلاثة في الجزء السفلي، أعدموني واقفةً مندهشةً مطرزةً بالرصاص والموت.

القتل من اجل القتل، القتل العمد وبدون اسباب، لمجرد الاشتباه او عدم الاشتباه، القتل دون تمييز على نساء ورجال واطفال، الضغط السهل على الزناد، القتل حتى لو لم يكن هناك خطراً على الجنود ، فكل جندي على هذا الحاجز او ذاك صار محكمة وجلاد في آن واحد، هناك نزعة انتقام ومقصلة متحركة تلاحق الفلسطينيين.

انا الشهيد محمد عطا ابو لطيفة، سكان مخيم قلنديا للاجئين، اعدمني جنود الاحتلال يوم ٢٠١٥/١١/٢٧ من مسافة صفر، عندما لاحقوني والقوا القبض عليَّ مصاباً بثلاثة رصاصات أنزف الدماء، وقعت في إحدى زوايا المخيم في تلك الليلة الموحشة، اقترب جندي مني، اطلق الرصاص على صدري، توقعت انه سوف يكلبشني ويعتقلني، لكنه اعدمني في ذلك البرد الشديد.

القتل بدل الاعتقال، سياسة اسرائيلية ممنهجة، ووفق تعليمات اسرائيلية رسمية، استباحة للدماء، استجابة لقرار قائد شرطة لواء القدس (موسى إدري) الذي اصدره ويقضي بحكم القتل على اي فلسطيني حتى لو كان بالامكان تحييده او السيطرة عليه، واستجابة لقرار وزير الامن الداخلي (جلعاد اردان) الذي هدد ان كل فلسطيني لن ينجو من القتل سواء حمل مفكاً أو سكيناً أو حتى أصدر أي حركة معينة، فيجب اطلاق النار عليه وقتله.

انا الشهيد فادي علون، اعدموني يوم ٢٠١٥/١٠/٤ في القدس المحتلة، طوقني الجنود والشرطة والمستوطنون، وكانت هناك جوقة متطرفة تطالب وتحثّ على قتلي. رقصوا حولي مشهرين اسلحتهم، كان بإمكانهم القبض عليّ بسهولة، وقد استجابت الشرطة لنداء وهتاف المستوطنين المتطرفين، فأطلقوا النار عليّ وقتلوني دون رحمة، سبع رصاصات اطلقت عليّ، لم يكتفوا بواحدة، شنّوا حرباً على جسدي.

الاعـدام الميداني التعسفي، القتل خـارج نطاق القضاء والقانون، هي جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ترتكبتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين تحت حجج وذرائع واهية. سلطات الاحتلال جعلت من كل مسلح اسرائيلي محكمة متنقلة، تصدر قرار الاعـدام الميداني بحق اي فلسطيني بمجرد الشك.

انا الشهيد طـارق زيـاد النتشة، من سكان الخليل، أعدمني الجنود الاسرائيليون يوم ٢٠١٥/١٠/١٧ عند مدخل شارع الشهداء في الخليل، تركوني أنزف الدماء بعد اصابتي ولمدة (٤٠) دقيقة دون علاج او السماح لسيارات الاسعاف من الاقتراب مني، كنت حياً وصاحياً، وبقيت أنزف الدماء حتى سقطت شهيداً، ورأيت المستوطنين يوزعون الحلوى مبتهجين بموتي البطيء امامهم قطرة قطرة، حتى آخر شهقة صعدت مني.

هو تقديس الموت، غياب النزعة الاخلاقية والانسانية، التدني والفساد في كل المعايير والقيم القانونية والثقافية والانسانية في السلوك والفكر الاسرائيلي، الخوف والجزع والتطرف العنصري، وعدم رؤية الحياة، بل نمط حياة حربي تجاه كل شيء.

انا الشهيدة مهدية محمد ابراهيم حماد، سكان قرية سلواد قضاء رام الله، اعدمني جنود الاحتلال يوم ٢٠١٥/١٢/١٥ على حاجز حوارة العسكري، وابل كالمطر من الرصاص اطلق على سيارتي التي اقودها على مدخل البلدة، ودون سابق انذار، وعن بعد ٣٠ متراً قتلوني، وتركوني أتجرع الموت دون السماح لطواقم الاسعاف من الوصول والاقتراب، صارت مركبتي قبراً غارقا في الدماء.

القتلة تحولوا إلى ابطال اسرائيلين، تمجيداً للبربرية الاسرائيلية بعد ان فقد المجتمع الاسرائيلي احساسه الانساني، التعطش للدماء، قناصة مقنعون ينتشرون على الحواجز والمداخل يصطادون قتلاهم واهدافهم بدقة مميتة، والاكثر خطورة ان الضمير الثقافي لا يرتجف في اسرائيل امام مشاهد الاعدام المستمرة.

انا الشهيد عبد الله عزام شلالدة، سكان قرية سعير قضاء الخليل، اعدمتني وحدات المستعربين الاسرائيلية (فرق الموت) يوم ٢٠١٥/١١/١٢ بعد ان اقتحمت المستشفى الاهلي في الخليل، وداخل غرفة المستشفى اطلقوا عليّ خمس رصاصات قاتلة، تركوا جثتي مضرجة بالدماء واختطفوا ابن عمي الجريح عزام، كان فجراً دامياً وطويلاً وبلا نهار.

مؤسسات حقوق الانسان مصدومة مما يجري بحق الفلسطينيين، وقد اتهمت الحكومة الاسرائيلية بالتشجيع على الاعدام والاستهانة بحياة البشر، وأن عمليات الاعـدام تأتي ضمن سياق الخطاب المتوافق لقادة اسرائيل واعضاء الكنيست الداعية الى قتل الفلسطينيين، والاكثر ان اتفاقيات جنيف مصدومة أيضاً من اغتيال احكامها ونصوصها التي تعتبر

يتبع

الاعدام خارج نطاق القضاء جرائم حرب وتدعو الى حماية السكان المدنيين.

انا الشهيدة الطفلة اشرقت طه قطاني ١٦ سنة، سكان مخيم عسكر قضاء نابلس، أعدمني جنود الاحتلال يوم ٢٠١٥/١١/٢٢ على حاجز حوارة العسكري بعد ان قام رئيس المجلس الاستيطاني المدعو (غرشون مسيكا) بدهسي بسيارته، وبعد اصابتي بجروح خطيرة اطلق الجنود الرصاص عليّ ومن مسافة قريبة، وظلوا يطلقون الرصاص حتى تأكدوا من موتي.

إطلاق الرصاص على الاطفال، على الاجزاء العلوية من الجسد، استخدام اسلحة محظورة دولياً، رصاص روجر، رصاص الدمدم المتفجر ضد راشقي الحجارة، يسقط الاطفال كالفراشات، هناك صمت، هناك الطفلة هديل عواد تركض في شوارع القدس خائفة ان يصطادها الموت. وهناك الطفل احمد مناصرة يهشمون راسه علناً امام الكاميرا حتى تنفجر الصورة غضباً. وهناك دانيا ارشيد الطفلة التي لم تعد الى المدرسة بعد ان اعدمها الجنود على باب الصلاة في الحرم الابراهيمي الشريف.

أنا الشهيد الطفل عبد الرحمن عبيد الله، ١٣ سنة، سكان مخيم عايدة للاجئين، أعدمني قناص اسرائيلي بإطلاق رصاصة من نوع دمدم على قلبي، سقطت تحت علم الامم المتحدة المرفوع فوق مركز وكالة غوث اللاجئين، حقيبتي المدرسية وكتبي امتقعت بالدماء، شاهدت القناص واحتفظت بصورته في بؤبؤ عيني.

هي ثقافة الاشرار، والذين يدّعون انهم (نور للأغيار)، ويتبجحون بأن سلاحهم طاهر، وبأن جيشهم هو الاكثر أخلاقية في العالم، ويطلقون النار بعيداً وقريباً ليصلوا على أجسادنا الى حدودهم الموعودة، بل وأكثر، عندما يتغنون بتلك القصيدة العسكرية التي تقول أن دولة اسرائيل الشجاعة ستقام بين جدران القتلى، وعلى موسيقى اناشيد الحرب العالمية.

أنا الشهيد الطفل احمد موسى سعيد كميل، ١٦ سنة، من سكان قباطية قضاء جنين، تم اعدامي يوم ٢٠١٥/١٠/٢٤ على حاجز الجلمة العسكري، لقد تركوني مصاباً انزف الدماء فترة طويلة، كنت اتحرك يميناً وشمالاً حتى يدركوا انني ما زلت حياً وبحاجة الى علاج، ولكنهم ظلوا ينتظرون حتى خمدت حركتي وزهقت روحي.

لا أحد يستطيع أن يأمر الشعب الفلسطيني بالنسيان، فأي شعب يقدس الحياة ومتعطش لكل نقطة من الحياة الطبيعية عليه ان لا ينسى، فكم ينبغي ان يموت الفلسطيني؟ موت الجسد أم موت الذاكرة، وعلينا أن نوقظ الشهداء دائما حتى يبقى القتلة قلقون، عندما يأمرنا شهداؤنا بالحياة.

نحن الشهيدين محمد عقاب ابو ريم وسعيد جودة ابو الوفا، جرى إعدامنا على حاجز الحمراء العسكري يوم ٢٠١٦/١/٩، عندما امطر جنود الحاجز السيارة التي كنا نستقلها بوابل من الرصاص خلال انتظارنا لتلقي اشارة السماح لنا بالمرور لتوزيع المواد التموينية في منطقة الاغوار، وبعد اصابتنا بالرصاص قام مستوطنون بضربنا بقضبان حديدية وبالعصي أمام أنظار قوات الاحتلال حتى صعدت ارواحنا الى بارئها.

يقول البير كامو: ان الضحية تدخل عالم الموت بسرعة دون ان تعرف ما يحدث لها مهما كان ذعرها من العنف المميت الذي تعامل به، ان لحظة الرعب هذه محسوبة من لحظات الحياة، والضحية لا تفقد البتة على الارجح الامل في النجاة من الجنون الذي ينهار عليها.

انا الشهيدة العجوز ثروت ابراهيم سليمان الشعراوي ٧٢ سنة، سكان الخليل، جرى اعدامي بطريقة استعراضية يوم ٢٠١٥/١١/٦، عندما اطلق جنود الاحتلال ١٥ رصاصة على سيارتي التي اقودها في منطقة رأس الجورة بالخليل، لقد تدربوا جيدا على قتلي وحصلوا على نياشين وأوسمة.

يقول فقهاء القانون: القتل عن سابق تعمد أخطر من القتل في ساعة عنف مفاجئ، والحقيقة أن الاعدام يتوفر فيه سبق التعمد اكثر من اي جريمة أخرى، ولا يمكن ان يقارن بأي جرم ارتكبه مجرم، والاعدام الاسرائيلي يسبقه تعذيب يسمى تحريك دولاب الموت او شوي الروح.

انا الشهيد عبد الرحمن البرغوثي، سكان بلدة عابود قضاء رام الله، أعدمني جيش الاحتلال يوم ٢٠١٥/١٢/٤ على مدخل البلدة خلال توجهي لزيارة خطيبتي في قرية دير غسانة، وفي البداية تم اعتقالي وتوقيفي. رفعت يداي وترجلت من سيارتي، وفجأة اطلقت عليّ النيران بغزارة، سقطت على الارض، هرب الجنود الى معسكر قريب، بينما ظلت خطيبتي تنتظرني حتى عدت اليها شهيداً.

انا الشهيد عبد الفتاح الشريف من الخليل، تم إعدامي يوم ٢٠١٦/٣/٢٤ من قبل أحد جنود الاحتلال في منطقة تل الرميدة وسط مدينة الخليل، بعد ان أُصبت بجروح ووقعت على الارض. قام أحد الجنود بإطلاق الرصاص على رأسي من مسافة صفر بعد أن صرخ أحد المستوطنين على الجنود قائلا (لم يمت اطلق الرصاص على الرأس).

الإعدامات الميدانية ليست ظاهرة جديدة، بل منهجاً مستمراً تقوم به حكومة الاحتلال وعصاباتها المُسلحة منذ النكبة حتى الآن، اعدامات جماعية ارتكبت بحق الفلسطينيين سجلها التاريخ الفلسطيني، منذ مذبحة دير ياسين حتى مذبحة الحرم الابراهيمي الشريف في الخليل، وصولا الى مذبحة وحرق عائلة دوابشة في قرية دوما في نابلس.

اسرائيل تحولت الى دولة اعدامات، اسست وجودها على الدم والقتل والتطهير العرقي، وقد وصفت في اكثر من ٨٥ وثيقة صادرة عن الامم المتحدة ومؤسسات حقوق الانسان الدولية بانها دولة أبارتهايد. سلاحها ليس طاهراً كما تدعي بل مغمساً بدماء الفلسطينيين، مارست القتل الميداني بحق البشر والشجر وذاكرة المكان تهويداً واستيطاناً وقمعاً.

لم يتأكد الشهداء المعدُومون إن كان بإمكان القضاء الدولي أن يلاحق ويحاسب المجرمين، فهم لم يعودوا قادرين على المرافعة عن أنفسهم، لقد صاروا في الابدية، يتأملون من القاضي الدولي الذي يزعم أنه يبرهن على البراءة كما يبرهن على الاجرام أن يتوصل الى بعثهم من جديد.

حديث المعدومين يطول ويطول، فالموت مستمر في كل البلدات الفلسطينية، صوت الدماء والارواح تدوي على الارض وفي أعالي السماء، شهداء يسقطون ويسقطون، كتبوا وصاياهم على التراب وعلى الارصفة، ويتساءلون اين المحكمة الجنائية الدولية؟

حديث المعدومين
مطراً مطراً
على أرض النبوءات والحياة
لغة العائدين شهوداً
على الجناية والجناة

* عيسى قراقع: رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين، عضو الجمعية العمومية لمركز بديل.

لحظة إعدام الشاب الجريح عبد الفتاح الشريف في الخليل، آذار ٢٠١٦ (المصدر: GettyImages)

التهجير القسري المستمر في القدس:

شهـادات حيّة على التهجير

تتعرض مدينة القدس، كباقي فلسطين، ومنذ نكبة عام ١٩٤٨ الى سلسلة من سياسات التهجير القسري الممنهجة، والتي تهدف الى اخلاء الأرض من سكانها الفلسطينيين، مقابل زيادة في عدد المستعمرين اليهود. وقد شهدت الفترة اللاحقة لاحتلال الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧، مجموعة من السياسات والقوانين التي طورتها اسرائيل بهدف تضييق الخناق على القدس وسكانها الفلسطينيين لترحيلهم وتهويد المدينة.

وتأتي هذه السياسات، سواء التي اتخذت شكل التهجير المباشر كما حدث في الحروب في ١٩٤٨ و١٩٦٧، أو تلك التي تُفرض من خلال القوانين والاجراءات والممارسات التي ترمي الى خلق بيئة قهرية ضمن الاستراتيجية الصهيونية الهادفة الى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان الفلسطينيين. وقد سببت هذه القوانين والسياسات بسحب ما يزيد عن ١٤ ألف اقامة منذ العام ١٩٦٧.

كما أن ما تشهده القدس من سياسات عقابية مثل الإبعاد، والاعتقالات، والاعدامات الميدانية وهي جميعا تقع ضمن سياسة القمع والاضطهاد الممنهج، يُعتبر جزءاً من الإطار العام الهادف الى تهجير المقدسيين. ومن أبرز سياسات التهجير التي تطبقها اسرائيل في القدس منذ ١٩٦٧: الحرمان من الاقامة والسكن، فرض نظام التصاريح، الفصل العنصري، الحرمان من الانتفاع بالمصادر الطبيعية، إنكار قانون اللاجئين، قمع المقاومة، سياسة التخطيط والتنظيم العنصرية، مصادرة الأراضي والحرمان من الانتفاع بها، الاعتداءات المتواصلة المرتكبة من قبل فاعلين غير الدولة بتواطؤ معها او بحمايتها.

يتناول هذا القسم من جريدة حق العودة مجموعة من دراسات الحالة التي تسلط الضوء على مجموعة من القضايا التي يتعرض لها السكان المقدسيون بشكل يومي وتظهر من خلالها سياسات التهجير آنفة الذكر. اعد هذه الدراسات المشاركون والمشاركات في مشروع تمكين الشباب علىمواجهة التهجير القسري في القدس، الذي نفذه مركز بديل بالتعاون مع مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، وبرج اللقلق، والعيادة القانونية – جامعة ابو ديس.

مقطع من جدار الفصل العنصري في الرام، تشرين الأول ٢٠١٥
(المصدر: ChririanAid)

الحرمان من الحق في السكن

أجرى المقابلة: دعاء قويدر* أمل حجازي،* الاء غراب*

تتناول دراسة الحالة أدناه، السياسة التي تتبعها إسرائيل في حرمان الفلسطينيين من حقهم في الإقامة والسكن على وجه التفصيل. وتنطوي هذه السياسة على إلغاء إقامة المواطنين الفلسطينيين، وحرمانهم من تسجيل أبنائهم أو عرقلته، وحرمانهم من لمّ شمل أسرهم أو عوقه، وحرمانهم من حقهم في تغيير محل الإقامة أو تعطيله. وترمي مجموعة العقبات التي تضعها إسرائيل أمام الفلسطينيين في إقامتهم وسكنهم إلى تقويض دعائم الحياة الأسرية الطبيعية وتمزيق عرى النسيج الاجتماعي الذي يشد أواصر المجتمع الفلسطيني.

الحرمان من الحق في السكن

أجرى المقابلة: دعاء قويدر،* أمل حجازي،* الاء غراب*

اسمي (ع . ق) وعمري ٤١ سنة، اسكن رأس العامود، وأحمل الهوية الزرقاء الاسرائيلية (المقدسية). زوجتي هي من سُكان الضفة الغربية، الا أنها تحمل تصريح اقامة بالقدس "لم شمل". أعمل سائق باص عمومي، وراتبي الشهري لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور، ٤٢٠٠ شيكل.

بدأت قصتي عندما قررت بناء بيتي الخاص، حيث لم يعد بيت والدتي يتسع لي ولعائلتي، الأمر الذي اضطرني الى بيع (دهبات مرتي). بعد مرور ستة سنوات وفي عام ٢٠١٤، تقدمت البلدية بشكوى ضد بيتي وبيت أمي بحجة البناء بدون ترخيص، بالرغم من أن بيت والدتي قد بُني منذ ٢٥ سنة. وعليه، حكمت المحكمة غرامة قيمتها ٥٢,٠٠٠ شيكل، واصدرت قرارا بهدم البيوت خلال سنة في حال لم نستصدر تراخيص للبيوت. قُمت باستئناف القرار في المحكمة المركزية في القدس، الا انها رفضت الاستئناف وصادقت على قرار المحكمة الأولى. والان أقوم بدفع ٧٥٠ شيكل شهريا عن مخالفة بيتي ومخالفة بيت أمي.

ومن أجل الحفاظ على بيتي وبيت أمي، ذهبت لاستشارة مهندس من أجل الشروع في اجراءات ترخيص البيوت. وبالرغم من خيالية المبلغ الذي طلبه المهندس ١٣,٠٠٠ دولار غير رسوم الرخصة، الا اني اقترضت المبلغ في سبيل الحفاظ على البيت.

ولا تقوم اللجنة المحلية للتنظيم والبناء أو سلطة التراخيص بإصدار تراخيص البناء، الا بعد اجراءات صعبة ومعقدة، كعمل خارطة للبيت، خارطة للمساحة مصدق عليها، وامور اخرى من اختصاص المهندس لا أفهمها.

وفي عام ٢٠١٥، استدعتني المحكمة بخصوص موضوع البيوت، ووكلت محامية أخرى بمبلغ ٣٠٠٠ شيكل لتحضر الجلسة معي وتؤجل القرار لعام اخر، حتى أستطيع انقاذ بيتي وبيت امي. يؤرقني هذا الموضوع جداً، حيث أني لا أملك المال الكافي لاستصدار رخصة أو شراء بيت او حتى استئجار منزل، ولا أريد لبيتي أن يُهدم حيث أني لا املك أي مأوى آخر.

حاولت التوجه الى العديد من المؤسسات الخيرية حتى يقدموا لي المساعدة، الا اني لم أُوفق في ذلك. أتمنى أن يصل صوتي الذي يُعبر عن الكثير من حالات السُكان في القدس. في النهاية، سيتم هدم بيتي ليس لعدم امتلاكي تصريح، وانما لأني عربي فلسطيني.

---

*دعاء قويدر: محامية مزاولة، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

* أمل حجازي: محامية مزاولة، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

* الاء غراب: محامية متدربة، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

الفصل العنصري: تقييد حرية الحركة

أجرى المقابلة: ايمان رويشيد،* مجد صيداوي*

تركّز دراسة الحالة هذه على الاجراءات التي تنفذها إسرائيل في سبيل تشتيت الفلسطينيين وتفتيت عرى التواصل بينهم من خلال فرض معازل بحدود جغرافية و/او ادراية التي ترمي إلى عزلهم تجمعاتهم عن بعضها بعضاً. ويكمن الهدف النهائي من هذه السياسة في محو الهوية القومية الفلسطينية وطمس معالمها، في ذات الوقت الذي تسعى الى خلق حيز حصري يقتصر على اليهود دون غيرهم. وتنفذ إسرائيل سياسة الفصل العنصري على مستوى كلي من خلال حرمان الفلسطينيين من حرية الحركة والتنقل بين أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والشتات، وعلى مستوى جزئي من خلال تقطيع أوصال التجمعات السكانية الفلسطينية وتفتيتها إلى أحياء وضواحٍ ومناطق يحظر الوصول إليها أو بلوغها.

الفصل العنصري: تقييد حرية الحركة

أجرى المقابلة: ايمان رويشيد،* مجد صيداوي*

اسمي م وعمري ٢١ سنة، من سكان القدس، تحديدا من حي الصوانة شرقي القدس، هو الحي السكني الوحيد الذي يقع على المنحدر الغربي لجبل زيتون. ادرس في جامعة بيرزيت، واخترت الالتحاق بجامعة بيرزيت لانها واحدة من الجامعات العربية الفلسطينية القليلة، التي تعترف اسرائيل بشهادتها. كما أن جامعة بيرزيت تنتهج التدريس باللغة العربية والإنجليزي وهذا الأمر غير متاح في الجامعات الإسرائيلية التي تنتهج التدريس باللغة العبرية، عدا عن العنصرية التي يتعرض لها الطلاب العرب فيها.

أضطر كل يوم، ان اغادر المنزل الساعة ٠٥:٢٠ صباحاً لأتمكن من الوصول الى محاضرتي الساعة الـ ٠٨:٠٠ صباحًا. أستيقظ، والسماء لا تزال مظلمة، والطقس بارداً جدًا، وأضطر أن أسير ما يقارب النصف ساعة للوصول إلى محطة الباصات المركزية الخاصة للفلسطينيين، التي تقع في شارع نابلس لان خدمة المواصلات العامة التابعة لسلطات الاحتلال الاسرائيلية لا تبدأ في هذه الساعة المبكرة، عدا عن أنها خدمة رديئة جداً.

يستغرق الطريق إلى رام الله في الظروف العادية ما يقارب الـ ٣٠ - ٣٥ دقيقة، إلا أن الازدحام المروري على حاجز قلنديا شمال القدس يجعلها أكثر من هذا، فمعظم الايام يستغرق الطريق ساعة وربع، الأمر الذي دفعني للتفكير في استئجار غرفة في السكن الجامعي للطلاب، إلا أن هذا مكلف جداً لعائلتي.

في طريق العودة، يتوجب عليَّ ان أسلك مواصلتين للوصول الى البيت، إلا أن حال طريق العودة يأخذ وقتًا أطول. ففي البداية، يتوجب عليَّ أن أتحمل الازدحام المروري اللامعقول قبل الوصول إلى حاجز قلنديا، وهذا ما يستغرق نصف الساعة كوقت إضافي. وعندما يصل الباص يجب على جميع الفلسطينيين النزول والذهاب داخل الحاجز لإظهار الهويات والتفتيش من اجل عبور الحاجز. وعند النزول، يجب علينا الانتظار في صف/طابور دخول الحاجز والذي قد يستغرق في أحسن الأحوال عشرة دقائق، بعد الدخول إلى الحاجز يتوجب علي الانتظار في طابور آخر قد يستغرق عشرين دقيقة للعبور من بوابات مرقمة يتحكم بها جنود إسرائيليين عن بعد.

عند الدخول للتفتيش يكون جميع الناس في صف واحد، نساء مع اطفال، كبار في السن، أشخاص ذوي اعاقات حركية وغيرها. ويتوجب على الجميع الانتظار، مهما كانت الظروف المناخية، طقس بارد أو طقس حار عليك الانتظار.

عندما اتقدم للتفتيش عليّ قلع كل ما في جسدي من معادن، كالساعة، والنقود المعدنية وأحيانًا الحذاء والحزام، والهاتف المحمول، وللأسف لقد نسيت مرتين هاتفي في ماكنات التفتيش وفقدتهما في الحالتين، ثم اتقدم للماكنة كاشفة المعادن وإن مررت من دون ان تطلق صوت انذار اتقدم لإظهار هويتي لأتمكن من المرور.

في أحيان كثيرة، يقوم جنود الاحتلال بسؤالي أسئلة كثيرة بالعبرية، ولكن لا أفهم معظمها. ويقوم الجندي المراقب من خلف الشباك بالضحك والاستهزاء، كما يجعلني انتظر أكثر من اللازم وبتسجيل رقم هويتي، لكن انا لا أعلم لماذا يقوم بذلك. عندما أعبر الحاجز العسكري أشعر بأنني في سجن، فهو محاط بكل مكان بالقضبان الحديدية، وأشعر أن الجنود هم سجانين. لا أجد مبررا لطريقة تعاملهم معنا، فهم يعاملوننا كالحيوانات.

عندما أعود إلى البيت اكون متعبا جسديًا، ولكن لا يقارن أبدًا بالتعب النفسي الذي أعاني منه يوميًا. أشعر أن ذلك لن يتغير أبدًا، بل وأنه يزداد سوءًا يومًا بعد يوم.

* ايمان رويشيد: متطوعة في مركز برج اللقلق، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* مجد صيداوي: متطوع في مركز برج اللقلق، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

حاجز «النفق» ما بين بيت لحم والقدس، ٢٠١٥ (المصدر: مركز بديل)

التمييز في التخطيط والتنظيم

أجرى المقابلة: نور ابو الضبعات،* هبه أبوكف*

في سائر الدول، تشكل المخططات الهيكلية سياسة ضابطة في التنظيم السكاني والحضري لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية التي تعود بالنفع على المجتمع؛ اما حيال الفلسطينيين، فتهدف سياسة اسرائيل الى تقليص النمو السكاني الفلسطيني في القدس ومحاصرة التجمعات الفلسطينية والقضاء على افق تطورها. ان سياسة التخطيط الاسرائيلية هدفها تقليص مساحات الأراضي المخصصة للتطور العمراني والحضري للمقدسيين.

وتبين دراسة الحالة أدناه إجراءات التخطيط والتنظيم الحضري والريفي التي تعتمدها إسرائيل. وتستهدف هذه السياسة الفلسطينيين عن طريق احتواء أعدادهم المتزايدة من خلال إجراءات التخطيط العمراني التي تنفذها السلطات الإسرائيلية. ونتيجة لهذه السياسة، تعيش الآلاف من الأسر الفلسطينية في ظروف تشهد الازدحام والاكتظاظ وتفتقر إلى الأمان لأن أبناءها ممنوعون من استعمال أراضيهم أو الحصول على نصيبهم من الأراضي العامة والانتفاع بها. وفضلاً عن غياب المرافق وشبكات البنية التحتية الحديثة، يترك النمو الطبيعي للسكّان العديد من هذه الأسر تحيا في ظروف معيشية متدنية يحيط التخلف بها.

الحرمان من البناء

أجرى المقابلة: نور أبو الضبعات* وهبه ابوكف*

اسمي (هـ ، ح)، واسكن في حارة باب حطة، احدى حارات الحي الاسلامي في البلدة القديمة في القدس. اعيش في منزلي الذي لا تتجاوز مساحته ٨٠ مترا مربعا، ويعيش معي ابنتي وولدين اثنين.

القضية:

ينخفض منزلي ١٢ درجة عن الشارع (حوالي ٢ متر)، الأمر الذي يسبب الرطوبة العالية بسبب انعدام التهوية ودخول اشعة الشمس. ونظرا لصعوبة البناء والترميم بسبب السياسات التي تفرضها اسرائيل في القدس، اضطررنا الى التكيف مع هذه الحالة من خلال استخدام سطح المنزل خصوصاً في المناسبات والعزائم.

ونظرا لانخفاض ارتفاع احد الأسوار على سطح المنزل، الذي لا يتجاوز ارتفاعه المتر الواحد الامر الذي تسبب في سقوط الاطفال، قررنا رفعه الى مترين حفاظا على سلامة الاطفال وحفاظا على الخصوصية. بعد اسبوع من بدء العمل، تفاجأنا بزيارة شخصين من البلدية خلال فترة الظهيرة توجه احدهم لابني الكبير وقال له ان يوقف رفع الحائط والا قدموا لنا مخالفة مقدارها ٨٠ الف شيكل.

توجهت في اليوم التالي الى محامي، الذي بدوره طلب مني بعض الصور والمعلومات المتعلقة بزيارتهم والاوراق التي قدموها من اجل مباشرة هذه القضية، باعتبار ان هذا ملكنا ومن حقنا التصرف به كما نشاء.

بعد الشروع في القضية، تم تاجيل المحكمة اكثر من مرة بهدف المماطلة، مما دفعني الى استئجار منزل في بلدة العيسوية بمبلغ ١٨٠٠ شيكل غير مصاريف المياه والكهرباء له، لان رطوبة منزلي في البلدة القديمة وظروفه السيئة وعدم سماحهم لنا بحرية التصرف في المنزل ادت الى اصابتي بامراض عديدة في العظام والمفاصل منها الروماتيزم. قمت بتوكيل محام ثاني لمتابعة الموضوع لان ما ندفعه من مصاريف ايجار يكلفنا فوق طاقتنا.

واتمنى ان نستطيع التصرف في منزلنا كما نشاء، وهذه ليست مشكلتنا نحن فقط، فجميع سكان القدس عامة لا يستطيعون التصرف في منازلهم وممتلكاتهم .

* نور ابو الضبعات: متطوعة في مركز العمل المجتمعي، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* هبه ابوكف: طالبة جامعية، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

هدم منزل في بيت حنينا، القدس، ٢٠١٣
(تصوير: عمار عواد/رويتر)

سياسة اعتداءات أطراف غير حكومية

أجرى المقابلة: أحمد مسودة*

اعتداءات أطراف غير حكومية، وهي الأعمال التي تُنفذها أطراف غير حكومية، تحظى بدعم او بموافقة مبطّنة من جانب إسرائيل. تتناول الحالة أدناه استفحال أعمال العنف التي يمارسها المستعمرون الإسرائيليون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، وإفلاتهم من العقوبة المقررة على هذه الأعمال. وتنطوي هذه السياسة على منح السلطة التقديرية الممنوحة الأطراف غير الحكومية في إسرائيل، من قبيل الصندوق القومي اليهودي والدور الأيديولوجي والتنفيذي الذي يضطلع به بالنيابة عن إسرائيل.

اعتداءات المستوطنين

أجرى المقابلة: أحمد مسودة*

مكان السكن والحالة المعيشية:

اسمي (م . ر)، أسكن مع عائلتي المكونة من أبى المريض بالزهايمر وأمي وشقيقتي وشقيقي، في القدس وبالتحديد بالقرب من باب الحديد الذي يجاور رباط الكرد في حوش الشهابي.

القضية:

تكثر اقتحامات المستوطنين لمنطقة رباط الكرد في حوش الشهابي، والتي يسميها الإسرائيليون "المبكى الصغير". وتضع شرطة الاحتلال العوائق الحديدية أمام بيتنا لكي تُمكن المستوطنين من الوصول لتأدية صلواتهم. في كثير من الأحيان يجتمع المستوطنون أمام بيتنا، مما يمنعنا من حرية الحركة والخروج من المنزل. كما أنهم يقومون بأداء شعائر الصلاة أمام المنزل ورفع أصواتهم كطريقة للاستفزاز.

في عام ٢٠١٣، كانت أمي مع أبي المريض وأختي ذاهبون للتسوق في البلدة القديمة عبر طريق الواد وحدث الحدث الذي أنتهك كرامتي وكرامة عائلتي وغير مجرى حياتي كلياً. لقد قام ٨ من المستوطنين بالاعتداء على أمي بالضرب أثناء تزاحمهم بعد إنهاء طقوسهم الدينية في رباط الكرد في حوش الشهابي وقام أحدهم بدفع أمي ما أدى إلى ارتطام قدمها بجسم حديدي كان على الأرض. لم يستطع أبي المريض ولا أختي الصغيرة مساعدة أمي، رأيت المشهد حين سقطت أمي على الأرض جراء ما قام به المستوطنون ولم أستطع أن أتمالك نفسي وقمت بضرب مجموعة منهم.

لقد تم تحويلي إلى مركز شرطة "القشلة" في البلدة القديمة، وعندما تم تحويلي كان الفيديو كاملا يظهر أنه تم الاعتداء الجسدي على أمي وأن ما قمت به كان دفاعا عن أمي الملقاة على الأرض والتي تأن من الوجع، إلا نه تم تحويلي إلى سجن المسكوبية.

قامت أمي بتحرير شكوى ضد المستوطنين حينها، حيث استمر اعتقالي لمدة شهرين وقاموا بالضغط على أمي للتنازل عن الشكوى التي كانت قد حررتها مسبقا. وبالفعل قامت أمي بالتنازل عن شكواها من أجل أن أخرج أنا من السجن وقمنا بدفع ٢٥٠٠ شيكل كغرامة من أجل أن أغادر السجن أيضا. خلال الهبة الجماهيرية التي بدأت في شهر تشرين الأول، استدعتني المحكمة على خلفية نفس القضية التي حصلت قبل ٣ سنوات وستعقد المحكمة في الأيام المقبلة.

قام مُشغلي الإسرائيلي بطردي من العمل بعد ان دخلت السجن، كما أن جميع الإسرائيليين يرفضون تشغيلي بحجة الاشتباه بي وكوني أشكل خطر على الزبائن وبيئة العمل استناداً الى الواقعة التي حدثت، رغم أني لم أفكر حتى مجرد التفكير في إيذاء أي شخص وكان الفعل الذي قمت به كان ردة فعل نتاج التهجم الوحشي على أمي.

وتستمر الاعتداءات الاسرائيلية علينا، حيث تم خلال شهر كانون الأول الاعتداء على أخي الذي يبلغ ١٤ عاما بالضرب من قبل مستوطن أثناء خروج المستوطنين من رباط الكرد في حوش الشهابي وتم التحقيق مع أخي القاصر لساعات متواصلة دون السماح لأي شخص بالدخول إلى مكان التحقيق أو رؤيته.

* أحمد مسودة: طالب جامعي، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

مشاهد لعنف الجنود والمستعمرين في القدس، ٢٠١٥ (المصدر: وكالات)

سياسة قمع المقاومة

أجرى المقابلة: طاهر مسودة،* علاء أبو رميلة،* مصعب صيام*

سياسة قمع المقاومة، وهي سياسة تتبعها إسرائيل بهدف قمع المقاومة الفلسطينية الرافضة لسياسات التهجير القسري. وتشتمل هذه السياسة على الاعتقالات والعقوبات الجماعية الممنهجة، والتعذيب وقمع حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع، ناهيك عن تجريم الاحتجاجات والمظاهرات المدنية أو مظاهر العصيان المدني.

الاعتقال التعسفي

أجرى المقابلة: طاهر مسودة،* علاء أبو رميلة،* مصعب صيام*

كانت الساعة تشير الى الثالثة صباحا عندما اقتحم جيش الاحتلال المنزل لاعتقالي بعد محاصرة المنزل بشكل كامل، وكان الجنود قد طرقوا الباب بطريقة همجية ايقظت الجميع في حالة من الفزع. وعندما فتح والدي الباب، بدأ الجنود بالصراخ وبالسؤال عني، فأخبرهم والدي بانني نائم في غرفتي، حينها اقتحم الجنود الغرفة واخرجوني منها بعد ان فتشوها وعبثوا بمحتوياتها اسوة بباقي غرف ومرافق المنزل. من ثم امهلني الجنود بعض الوقت لأرتدي ملابسي قبل ان يضعوا العصبة على عيني ويقتادوني الى السيارة العسكرية حيث انهالوا عليَ بالضرب.

بحسب ما ابلغوا والدي، فقد قالوا له بانني شاركت بالمواجهات اثناء عودتي من المدرسة. مع العلم ان المواجهات في الحي الذي اسكن فيه تندلع بشكل شبه يومي، وانا امّرُ بالقرب منها اثناء عودتي من المدرسة، لذلك اعتقدوا بانني قد شاركت فيها وجاءوا لاعتقالي.

وعندما وصلت الى مركز الشرطة، ارغموني على خلع ملابسي بشكل كامل من اجل تفتيشي مرة اخرى، ومن ثم اخذوني الى مكتب حيث مكثت ٤ ساعات انتظر المحقق الى ان جاء، وحينها بدأ يسالني اسئلة كثيرة مثل: اين كنت؟ ولماذا القيت الحجارة؟. اخبرته بانني كنت عائدا من المدرسة ولم الق الحجارة، وبانني اضطررت الى ان امر من ذلك الطريق لأنه الطريق الوحيد الذي يؤدي الى المدرسة. ولكن وعلى ما يبدو لم تعجبه روايتي، وبدأ بالصراخ في وجهي متهما اياني بالكذب وبإلقاء الحجارة. ولكنني بقيت مصرا على انني لم القِ الحجارة، كان يسال اسئلة كثيرة كما كان يشتمني وعائلتي.

استمر التحقيق لما يقارب الساعتين ومن بعدها اقتادوني الى سجن المسكوبية ووضعوني في غرفة كان فيها شبان صغار مثلي. وفي اليوم التالي، ايقظوني باكرا واخذوني الى غرفة التحقيق مرة اخرى، حيث مكثت هناك منتظرا قدوم المحقق، وبدأ بالقول انه سيساعدني ولكنه بحاجة الى ان اخبره بكل شيء حتى يتمكن من تخفيف الحكم الذي سأوجهه. ولكنني اخبرته مرة اخرى بانني لم افعل شيء وبانني كنت في طريق عودتي من المدرسة. وفي النهاية غضب المحقق كثيرا وأخذ يصرخ علي ويهددني، وأخبرني ان هناك ادلة وصور، مع العلم انه لم يكن يمتلك اي من تلك الادلة. واستمر التحقيق معي الى ان جاء موعد المحكمة حيث قرر القاضي الافراج عني لعدم توفر الادلة ضدي. وبالرغم من مكوثي في المعتقل لمدة يومين فقط، الا ان اليومين كانا من الاصعب في حياتي، حيث لم يسمحوا لي بتبديل ملابسي او من الاستحمام ومقابلة الاهل.

* طاهر مسودة: متطوع في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* علاء أبو رميلة: متطوع في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* مصعب صيام: متطوع في مركز برج اللقلق، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

سياسة فرض نظام التصاريح على الفلسطينيين

أجرى المقابلة: سيرين الأطرش،* نوال عرفة*

إنفاذ نظام استصدار التصاريح، وهي احدى السياسات التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين بهدف التدخل في مختلف مجالات حياة الفلسطينيين، من قبيل السفر والعمل والتنمية ونقل السلع والأصول. ويتجاوز نظام استصدار التصاريح في نطاقه فرض القيود على حرية الحركة والتنقل - أو تنظيمها، بل يسهم هذا النظام بعمومه في منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وأماكن عملهم ومراكز الرعاية الصحية وغيرها.

تصريح لم الشمل

اجرى المقابلة : سيرين الاطرش،* نوال عرفة*

كنت شابة في السابعة عشرة من العمر حينما تعرفت على الشخص الذي اصبح زوجي فيما بعد، وعندما تقدم لخطبتي، اعترض والديّ وبعض من افراد عائلتي على ذلك؛ بسبب ان زوجي الذي يسكن في مدينة رام الله، يحمل هوية صادرة عن السلطة الفلسطينية فيما احمل انا هوية القدس، الامر الذي يعقد الامور على كلانا وعائلاتنا.

على اية حال، تزوجنا لاحقاً في عام ١٩٩٦ وانتقلت للعيش مع زوجي في مدينة رام الله. وفي بداية زواجنا، لم اكن استطيع زيارة اهلي في القدس سوى مرة او مرتين كل عام، وذلك بسبب ان الطريق التي من المفترض ان تستغرق اقل من ساعة واحدة، كانت تستغرق من ٥ الى ٨ ساعات بسبب الحواجز والتضييقيات التي فرضتها اسرائيل على الحركة في تلك الفترة.

وفي العام ٢٠٠٣، كان زوجي قد توقف عن العمل بسبب اندلاع الانتفاضة، انتقلت واولادي للعيش في القدس. وكان زوجي يأتي لزيارتنا مرة واحدة كل شهرين، حيث كان يمكث معنا اسبوعا قبل ان يعود لرام الله مرة اخرى. وفي مرة من المرات لم يستطع زيارتنا لمدة ٥ اشهر كاملة بسبب الاجراءات الاسرائيلية. على اية حال، كان من المستحيل احتمال تشتتنا هذا لفترة طويلة مما اضطرنا للعودة مرة اخرى للعيش في مدينة رام الله. حينها بدأنا التفكير في موضوع "لم الشمل" وقررت الانتقال للعيش في مدينة القدس مرة اخرى، وعاد زوجي مرة اخرى لزيارتنا مين حين لآخر كلما سمحت له الظروف.

في العالم ٢٠١٠ بدأت بالتوجه الى عدة محامين من اجل الشروع في الحصول على "لم الشمل"، حيث اخبرني معظمهم انه اشبه بالمستحيل ان احصل عليه. وفي النهاية انتهى بي الامر بتوكيل احد المحامين مقابل ١٥٠٠٠ شيكل. ومن ثم بدأت بالذهاب الى وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس بشكل شبه يومي من اجل متابعة الاجراءات، وفي كل مرة يطلبون مني العديد من الوثائق والمستندات، مثل وثائق اثبات السكن وفواتير المياه والكهرباء ووثائق تثبت ان اطفالي مسجلين للدراسة في مدارس القدس.

وكانوا يتذرعون بوجود نقص في الاوراق المطلوب تسليمها في كل مرة، وفي ذات الوقت، كانوا حريصين على التأكد من صدق كلامي بوجودي الدائم في البيت، حيث أرسلوا لجان من "التامين الوطني" و"الداخلية" بشكل سري وعلني لسؤال الجيران، والعيادات الطبية، والبقالات عن حقيقة تواجدي في المنزل. وكانت لجان التامين (الوني) تقوم بعمل زيارات بشكل مفاجئ للبيت لتتأكد حتى من الملابس والاثاث.

وفي احدى الجلسات التي طلبوني لها في وزارة الداخلية، قالت لي احدى اعضاء اللجنة التي قابلتني: "ما في عندكم عرسان بالقدس؟! ليشبيروح انت بيتزوج واحد من ضفة!". على اية حال، كانت تلك الجلسات بشكل عام فرصة بالنسبة اليهم للتلاعب بأعصابي ولإزعاجي وإيصالي لمرحلة اليأس وفقدان الامل. ففي كل مرة كانوا يخبروني ان حصول زوجي على "لم الشمل" امر صعب للغاية ان لم يكن مستحيلا.

في عام ٢٠١٢، ابلغوني بالموافقة على منح زوجي "لم الشمل"، حيث تم تحديد جلسة له مع لجنة من وزارة الخارجية، وتم منحه التصريح (لم الشمل) بعد ان جعلوني اوقع على العديد من التعهدات، واخبروني بانه سيتم سحب هويتي وطردي من القدس في حال قام زوجي بأي خرق للقانون.

وفي نهاية قصتي، اود القول بان كافة الظروف الصعبة التي نعيشها، من تشتت ومعاناة، كان لها تأثير سلبي كبير على علاقتي بزوجي واطفالي، فقد اصبح زوجي حاد المزاج وطغت عليه العصبية بسبب بعده عن عائلته. واصبح التوتر هو الجو الدائم في العائلة، فلم تعد الاجواء طبيعية ابدا، وكأن تلك المعاناة والتشرذم الذي عشناه لسنين طويلة لم تترك لنا الفرصة للعيش بهدوء وسكينة.

* سيرين الاطرش: متطوعة في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* نوال عرفة: طالبة جامعية، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

مشاهد للحواجز العسكرية وتقييد حرية الحركة في الضفة الغربية بما فيها القدس، ٢٠١٥ (المصدر: وكالات)

سياسة مصادرة الأراضي ومنع أصحابها من استعمالها والانتفاع بها

أجرى المقابلة: داليا حلاق،* اسلام الرجبي،* ناصر ابو رميلة*

تنظر دراسة الحالة أدناه الى الممارسات التي تعتمدها إسرائيل في مصادرة أراضي الفلسطينيين وحرمانهم من استعمالها. وتنفذ السلطات الإسرائيلية هذه السياسة العامة من خلال تقسيم الأراضي إلى فئات. فبالإضافة إلى الاستيلاء الفعلي على الأراضي او مصادرتها باسم القانون (من الناحية القانونية)، توظف إسرائيل جملة من الوسائل التي تؤدي الى تقييد قدرة الفلسطينيين على استعمال أراضيهم والوصول إليها أو حرمانهم منها بصورة كلية؛ الامر الذي يفضي وبصورة فعلية إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي (أو مصادرتها بحكم الأمر الواقع، بالنظر إلى أن مُلّاكها لا يستطيعون استعمالها بحرية، إن قُدِّر لهم ذلك أصلاً).

مصادرة الاراضي

أجرى المقابلة: داليا حلاق،* اسلام الرجبي،* ناصر ابو رميلة*

أنا اسمي (م . ج)، وأسكن في قرية بيت صفافا.

بدأت محنة الاستيلاء على أراضينا في اوائل التسعينيات، حيث فوجئنا صباح أحد الأيام بدخول جرافات الاحتلال على أراضينا في المنطقة الغربية من بلدة بيت صفافا، لم ندرك حينها ان تلك اللحظة كانت بداية الاستيلاء على أراضينا. قيل لنا إن قرار مصادرة الأراضي الذي يعود إلى عام ١٩٧٧، كان قد اعلن عنه في احدى الصحف الرسمية التي تصدر بالعبرية ، لذلك كان من الصعب أن نعرف أن تلك الأوامر صدرت من قبل بلدية القدس، ومتى بالضبط. وللأسف، استولوا على ٧,٢٠٠ دونم من أرضي، وادعت البلدية أن مصادرة الأراضي ستكون لأغراض بناء طريق جديد، والتي سوف تكون في خدمة سكان قرية بيت صفافا.

في ذلك الصباح ذهب كافة المتضررين والمتضامنين من أبناء شعبنا إلى أراضينا للوقوف امام الجرافات ومنعها من تجريف اراضينا، وكانت هناك مشاركة شعبية كبيرة استمرت ٧٢ يوم. وبفضل ذلك والنضال والوجود المستمر على الارض نجحنا في وقف الاعمال، ولكن للأسف وفي عام ١٩٩٥، فوجئنا مرة أخرى من وصول جرافات الاحتلال، وكانت ردة فعلنا ان نقاوم على الفور بالصمود مباشرة في الأرض.

في ذلك الوقت تم اعتقالي، وأثناء التحقيق معي من قبل الشرطة الاسرائيلية، كانت الاستخبارات الاسرائيلية وقاض ومهندسون معماريون متواجدون في غرفة التحقيق. وقيل لي أن أرضي قد تمت مصادرتها في السبعينيات، وأعطوني نسخة من أمر المصادرة ولكن كان من المدهش حقاً أن أرى أن التاريخ المُدون على قرار المصادرة هو نفس تاريخ يوم اعتقالي مع فرق السنين. هذا أعطاني فكرة عن كيف تخدم جميع المؤسسات الإسرائيلية الهدف الاستعماري ذاته.

في عام ٢٠١٢، جاءت الإدارة الإسرائيلية مرة أخرى مع خطة جديدة، فقد تم تعيين هذه الأرض لبناء شارع كامتداد للشارع رقم ٥٠ "شارع بيغين"، وذلك بهدف ربط مستعمرات غوش عتصيون مع القدس عبر طريق سريع. ان طول المقطع الذي يمر في بيت صفافا هو قرابة ١,٥ كم، وعرضه يتراوح بين ٣٣ و٧٣ متراً، الأمر الذي سيؤدي الى مصادرة ما يقدر بنحو ٢٣٤ دونماً من الأراضي.

الأمر المؤسف، أننا لم نتلق المساعدة من السلطة الفلسطينية مع انهم يعلمون عن مشكلتنا ووضعنا، ولكن لم يصدر حتى أي بيان رسمي لمساندتنا ولا حتى أي زيارة رسمية. وعليه، قررنا إنشاء لجنة شعبية لتكون بمثابة هيئة التنسيق للنضال الشعبي.

إن ما يحدث في قرية بيت صفافا يمكن وصفه بأنه صورة مصغرة لما يحدث في فلسطين منذ ما قبل نكبة ١٩٤٨: مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، إذلال للشعب من أجل دفع وإجبارهم على مغادرة بلادهم، فهذه واحدة من الطرق المستخدمة من قبل الاستعمار الصهيوني من اجل الاستمرار في سياسة التطهير العرقي للشعب الفلسطيني.

* داليا حلاق: موظفة في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* اسلام الرجبي: طالب جامعي ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* ناصر ابو رميلة: متطوع في مركز العمل المجتمعي، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

التنكّر لحق العودة

أجرى المقابلة: زينة تفكجي،* فادي زغل،* شيماء غروف*

تستعرض حالات الدراسة أدناه، ما تتشبث به إسرائيل من إنكار لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتمتع بجنسيتهم الفلسطينية. وتشكل هذه السياسة التي تنفذها السلطات الإسرائيلية من خلال الآليات القانونية والعسكرية انتهاكًا للحقوق الفردية والجماعية الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني.

إنكار حق العودة

أجرى المقابلة (١): زينة تفكجي،* فادي زغل،* شيماء غروف*

اسمي (ش . ص)، طالبة في جامعة القدس أبوديس، أنا لاجئة من قرية الريحانية المهجرة قضاء مدينة حيفا المحتلة، وأسكن حالياً في الخليل. للأسف لا اعلم الكثير عن قريتي لكن عندما يتحدث والدي عن بيت جدي أرسم صورة بخيالي لبيت فلسطيني قديم وحوله دالية عنب.

هُجر أهلي وأقاربي خلال النكبة الى مناطق مختلفة، حيث لجأت عائلة زوجي الى مخيم الفارعة، فيما تهجرت عائلة والدتي الى الاردن. كان هذا حال العديد من العائلات الفلسطينية التي تشتتت الى مدن وقرى ومخيمات ودول مختلفة ومتباعدة إبان النكبة. على اية حال، اضطرر والداي الى السفر الى الاردن بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية في فلسطين.

وبعد مرور فترة من السكن في الأردن، قرر والداي العودة الى مخيم الفارعة، حيث اعتقل الاحتلال والدي. وما ان خرج والدي وبدأ في دراسة الهندسة، بدأت الاوضاع الاقتصادية للعائلة بالتحسن، حتى انتقلنا الى السكن في مدينة الخليل. واصبحنا نزور المخيم من وقت لآخر.

ما اصعب ان تكون لاجئًا في وطنك!، فبالرغم من قرب مدينة حيفا الينا من ناحية المسافة، الا انه من شبه المستحيل زيارتها. ولا حاجة لي للحديث عن المعاناة والصعوبة التي تصاحب اجراءات استصدار تلك التصاريح. وبالنسبة لنا كعائلة، لا نستطيع ان نزور حيفا سوية كون والدي مرفوض امنيا من قبل اسرائيل.

وبذلك، يعتبر نظام التصاريح الذي تفرضه اسرائيل علينا، الى جانب القوانين العنصرية التي تتبناها اسرائيل لمحو الوجود الفلسطيني على ارض فلسطين، بالاضافة الى كافة الاجراءات الاستعمارية الاخرى؛ جميعها اسباب تحول دون تحقيق العودة. وبالرغم من كل هذا الحزن والمعاناة، الا انني اشعر باننا افضل حالا من هؤلاء اللاجئين الذين وجدوا انفسهم في دول اخرى، دون التمكن من زيارة فلسطين ولو لمرة واحدة.

وعليه، فان حق العودة بالنسبة لي يشكل الحق في الحياة والحرية والعيش بكرامة. انه يعني تمكني من العيش مع باقي افراد عائلتي، مع عماتي وخالاتي وجدي وباقي افراد العائلة. حق العودة يعني ان نستطيع العيش سوية في قرية اجدادي. بكل بساطة، حق العودة يعني ان تُعاد الحقوق لأصحابها.

إنكار حق العودة

أجرى المقابلة (٢): زينة تفكجي،* فادي زغل،* شيماء غروف*

انا اسمي (م . ع) من القدس تجوزت ابن عمتي (خ . غ) من قرية صطاف المهجرة، والتي تقع فقط على بعد ١٠ كم غرب مدينة القدس. كان عمري ١٤ سنة عندما تزوجت وذهبت للعيش في قرية زوجي.

بعد احتلال العصابات الصهيونية لقرية صطاف، بدأت عصابات الهاغاناه بارتكاب جرائمها المعتادة من قتل للأنفس وتدمير لبيوت القرية ومسجدها، وقاموا بالدخول الى بيوت القرية واحداً تلو الاخر فهجروا سكانها، ومن ثم هدموها.

حاول الرجال مقاومة الاحتلال في البداية، الا ان مذبحة دير ياسين أخافت الناس وأجبرتهم على الهرب، ولم يأخذوا أغراضهم كافة، فقد كانوا على يقين أنهم عائدون. وعليه، نام الناس قريباً من القرية في الخلاء لمدة أسبوع، الا أنه وخلال هذا الأسبوع، تم تدمير كافة بيوت القرية وتقطيع كافة الشجر. وقاموا بتحويل القرية لمنطقة سياحية اسرائيلية يمنع فيها البناء أو حتى العودة اليها.

لم يتمكن أهل القرية من العودة اليها، حيث استولت العصابات الصهيونية على كافة القرى المحيطة بصطاف، بما في ذلك الطريق المؤدية اليها. كما أن الحرب النفسية التي شنتها العصابات الصهيونية بعد مذبحة دير ياسين، أرعبت الناس وأخافتهم من العودة.

بالرغم من أن اسرائيل قد غيرت جغرافية القرية بتحويلها الى منطقة سياحية، الا أني أؤمن بأن حق العودة هو واحد من حقوقنا ونحن أصحاب الأرض. ان تنازلنا عن حقوقنا هو تنازل عن كرامتنا وهويتنا، حيث أنني أزور القرية عدة مرات سنوياً مع أحفادي كي لا ينسوها بعد وفاتي.

* زينة تفكجي: طالبة جامعية ومشاركة في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* فادي زغل: متطوع في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومشارك في مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس
* شيماء غروف: متطوعة في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومشاركة مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

صور لفعاليات مواجهة النكبة المستمرة، أيار ٢٠١٥ (المصدر: وكالات)

صدر حديثـاً عن مركز بديل

ورقة العمل رقم ١٨:
التهجير القسري للسكّان: الحالة الفلسطينية - نظام التصاريح المفروض على الفلسطينيين

بأكثر من 100 نوع مختلف من التصاريح في العام 2015، يخترق نظام التصاريح الإسرائيلي جميع جوانب حياة الفلسطينيين. وتتطرّق ورقة العمل هذه إلى القيود التي يفرضها هذا النظام على الفلسطينيين في فلسطين التاريخية (الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل) وأيضاً على الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج.

التصاريح تعمل على تنظيم مختلف جوانب الحياة وتتدخّل فيها، مثل حرية التنقل داخل وخارج فلسطين. العمل، والتنمية، والتعليم، ونقل البضائع والموجودات. وتستعرض هذه ورقة عدة قضايا مرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن هذه الورقة تتبنى نهج واسع لما قد يشكله مبدأ "التصريح". لذلك، لم يتم مناقشة كل ما هو صادر بشكل رسمي كـ"تصريح"، ولكن يتناول أيضاً الأنظمة والممارسات الإسرائيلية -في فرضها لقيود شديدة- والتي تعمل بفعالية كأنها "تصريح".

تبين هذه الورقة أن نظام التصاريح ليس فقط آلية لتطبيق سياسات أخرى للتهجير، مثل سياسات التنظيم والتخطيط الحضري العنصرية، والحرمان من حقوق الإقامة أو مصادرة الأراضي، وإنما هو أيضا وسيلة مستقلة بحد ذاتها لتهجير الفلسطينيين. فنظام التصاريح يعمل على خلق مجموعة واسعة من القيود والظروف الحياتية اليومية التي لا تطاق مستهدفةٍ الفلسطينيين كأفراد وكمجتمعات وكشعب.

فرض نظام التصاريح، جنباً إلى جنب مع غيره من السياسات الموظّفة لنقل السكان قسراً، يجرّد الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية ويخلق البيئة التي تصبح فيها الحياة والبقاء أكثر صعوبة. وطالما تصرّ إسرائيل على فرض نظام التصاريح التي يتم من خلالها هدم الكرامة الإنسانية للفلسطينيين، وتطمس آفاقهم وتحدٍ من فرصهم وطموحاتهم على أساس يومي، وطالما يتعامل المجتمع الدولي مع النظام الإسرائيلي باعتباره حق مشروع لتنظيم الأراضي الخاضعة تحت سيطرتها، فسوف لن يجد الفلسطينيون خياراً آخر سوى الرحيل.

الجدير ذكره أن سلسلة الأوراق ستتناول المواضيع التالية:

- الحرمان من الإقامة والسكن (ستصدر قريباً)
- إنفاذ نظام استصدار التصاريح (ستصدر قريباً)
- مصادرة الأراضي ومنع استعمالها والانتفاع بها
- التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري
- سياسة الفصل العنصري
- الحرمان من المصادر الطبيعية والحصول على الخدمات العامة
- إنكار حق اللاجئين في جبر ضررهم (العودة، استعادة الممتلكات، والتعويض)
- سياسة قمع الشعب الفلسطيني ومقاومته
- الأعمال التي تنفذها أطراف غير حكومية (بموافقة وتشجيع من حكومة إسرائيل)

اختتام مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس

اختتم بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم الجمعة الموافق 1 نيسان 2016 مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس، الذي شارك فيه ثلاثون شاباً وشابة من مدينة القدس. هدف المشروع إلى تعزيز قدرة أصحاب الحقوق ورفع صوتهم حول حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، وانتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها هذا الشعب بفعل سياسات التهجير القسري المستمرة.

تخلل تنفيذ المشروع مجموعة من ورشات العمل التثقيفية، التي ركزت في مجملها على جريمة التهجير القسري الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، وأبرز محطاته والسياسات المستخدمة من قبل إسرائيل، واثر التهجير القسري على الهوية الفلسطينية. كما تم تعريف المشاركين/ات على مبادئ وأسس القانون الدولي لحقوق الانسان ذات الصلة، بالتركيز على وضع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في القانون الدولي وحقوقهم. بالإضافة الى تدريبات مهاراتية على الكتابة، التصوير الفوتوغرافي والجولات الميدانية التعليمية.

نظمت الفعاليات الختامية في مؤسسة الرؤيا في القدس، وذلك بحضور المشاركين/ات في المشروع، وممثلين عن المؤسسات الأهلية. تخلل الفعالية نبذة تعريفية عن عمل مركز بديل وكلمة عن المشروع، تلاها حلقة نقاش قدمها المشاركون/ات عن التهجير القسري المستمر في القدس وسبل المقاومة المتاحة للصمود في الأرض كما تم تنظيم حلقة نقاش أخرى مصورة في مؤسسة إبداع لتنمية قدرات الطفل والتبادل الثقافي في مخيم الدهيشة.

يُذكر أن تنفيذ مشروع تمكين الشباب في مواجهة التهجير القسري في القدس، قد تم بالشراكة مع مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، مؤسسة برج اللقلق، والعيادة القانونية – جامعة القدس.

من أجل إنسانيتنا، كرامتنا، حقوقنا، وحريتنا، من أجل إنهاء الإحتلال، ولتحقيق العودة، والمساواة،
من أجـل فلسطين حـــرة ديمقراطية

لنتحد في مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي

المقاطعة
وسيلة
وأداة
والإلتزام بها
أضعف الإيمان

بديل/المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

مركز بديل - مؤسسة فلسطينية متخصصة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وحقوق الإنسان عموماً، وتدعو إلى الحل العادل المؤسس على الحقوق وفي مقدمتها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية وجبر كافة الأضرار التي لحقت بهم.
للمزيد من المعلومات حول مركز بديل:

www.badil.org

الشبكة العالمية
للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

هي إطار فلسطيني وطني تنسيقي مستقل، يتكون من مؤسسات أهلية مستقلة من كافة انحاء فلسطين التاريخية والشتات، يجمعها هدف الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين والنضال لوقف النكبة المستمرة عبر مواجهة سياسات التهجير، والاستعمار، والفصل العنصري.
للمزيد من المعلومات حول الشبكة:

www.refugee.net.ps

أسبوع مقاومة الأبرتهايد الإسرائيلي

هو عبارة عن مجموعة فعاليّات جماهيرية تنظم على جميع المستويات المحلية والعالمية، هدفها تثقيف المجتمعين المدنيين المحلي والعالمي حول طبيعة إسرائيل كنظام قائم على التفرقة العنصرية (أبرتهايد)، وبالتالي دعم نداء مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي.

من أبرز الأفعال التي تندرج ضمن سياسات وممارسات الأبرتهايد:

- حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية،
- إخضاع فئة أو فئات عرقية/قومية/اثنية، عمدا، لظروف معيشية يقصد منها أن تفضي إلى اهلاكها جسدياً، بشكل كلي أو جزئي.
- اتخاذ أية تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عرقية/قومية/إثنية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد،
- حرمان أعضاء فئة أو فئات عرقية/قومية/اثنية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، وغيرها.
- اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلي تقسيم السكان وفق معايير عنصرية عبر خلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عرقية/قومية/إثنية، ومن خلال حظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلى فئات عرقية/قومية/إثنية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عرقية/قومية/إثنية أو لأفراد منها.

ما هو نظام الفصل العنصري "الأبرتهايد"؟

يعني مصطلح "الأبرتهايد" الفصل العنصري المُمَأسَس في القوانين، والسياسات، والممارسات الرسمية بهدف إدامة سيطرة مجموعة عرقية/إثنية على مجموعة أو مجموعات أخرى. لغوياً، ترجع الكلمة إلى "لغة الأفريكانز" وهي لغة المستعمرين الهولنديين الذين استعمروا جنوب أفريقيا وطبقوا نظام الفصل بوحشية لإدامة سيطرة المستعمرين البيض على سكان جنوب أفريقيا الأصليين واستغلالهم لهم.

"أنا شاهد على الإذلال المنظّم الذي يتعرض له رجال ونساء وأطفال فلسطين من قبل قوات «الأمن» الإسرائيلي ... هذا الذل مألوف للشعب الجنوب أفريقي الأسود، الذي تم تطويقه وتعرّض للمضايقات، وللإهانة وللإعتداء من قبل قوات الأمن الحكومية العنصرية"

دزموند توتو،
مقتبس من مقابلة متلفزة (News24)، ٢٠١٤

الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الأبرتهايد والمعاقبة عليها لعام ١٩٦٥:

قررت هذه الإتفاقية أن نظام الفصل العنصري "الأبرتهايد" بكل ما يتضمن من سياسات وممارسات وقوانين، يعتبر جريمة ضد الإنسانية، وأنها جريمة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين، وأن على الدول مجتمعة ومنفردة واجب قمع هذه الجريمة، ومعاقبة المنظمات والمؤسسات والأشخاص المتورطين في ارتكابها.

أبرز عناصر الأبرتهايد الإسرائيلي:

- **فرض منظومة قوانين وإجراءات رسمية عنصرية** على الشعب الفلسطيني إينما وجد.
- **حرمان اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة** إلى ديارهم التي هجّروا منها، والحرمان من الجنسية، ومن حقوق الإقامة، وحقوق المواطنة المتساوية بموجب قانون العودة الإسرائيلي وقانون المواطنة وجملة من الأوامر العسكرية،
- **الإستيلاء على الأرض الفلسطينية، ومصادرتها و/أو المنع من استخدامها**، ومن ثم تهويدها،
- **التهجير المستمر للفلسطينيين** من خلال تقطيع أوصال الوحدة الجغرافية لفلسطين، الاستعمار الإحلالي، هدم المنازل، الطرق الإلتفافية، الحواجز العسكرية، الجدار، وتقسيم المناطق إلى (أ، ب، ج)، الحصار...الخ
- **القمع المتواصل للشعب الفلسطيني** من خلال الاغتيالات والقتل، القمع الوحشي للمقاومة، الاعتقالات، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة، والمعاملة اللاإنسانية،
- **إهلاك الشعب الفلسطيني** من خلال الإعتداءات المتواصلة، التدمير واسع النطاق لسبل الحياة وسبل تحسين الظروف المعيشية، الإستيلاء على و/أو الحرمان من المصادر والموارد الطبيعية.

المقاطعة بالمفهوم الوطني تعني مقاطعة نظام الاستعمار، الأبرتهايد والإحتلال طويل الأمد. وهي بهذا المعنى تشمل رفض كل سياساته، وإجراءاته وممارساته ومواجهتها. وعليه، فإن **المقاطعة** لا تعني فقط رفض ابتياع المنتجات الإسرائيلية، أو رفض إقامة علاقة مع مؤسسة أكاديمية لا تعترف بكامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ وإنما تمتد لتشمل **رفض الإنخراط في المنظومة الإستعمارية ككل**. هذا الرفض يشمل عدم الإعتراف بقوانين المُستَعمِر وأنظمته وممارساته، وعدم الإنصياع لها، ورفضها. بهذا المعنى، تكون المقاطعة نهج وممارسة تتطوّر تدريجياً ضمن حركة المقاومة.

وعليه، تعتبر فكرة مقاطعة بضائع المستعمرات **قاصرة** وتقزيم لحركة مقاطعة إسرائيل، فعلى الرغم من وجوب مقاطعة منتجات المستعمرات، إلا أن هذا جزءٌ بسيط من كل، ولا يجب أن يشكل بديلاً عن **الأصل**. ويعود ذلك لسببين رئيسيين:

- أن **المقاطعة** كفعل رادع وضاغط يستهدف الجهة المسؤولة التي تتنكّر للحقوق، وترتكب الانتهاكات وتخالف القانون الدولي، وهي في هذه الحالة، إسرائيل (الدولة- الحكومة) وليس المستعمرات التي هي نتيجة للأفعال والسياسات الرسمية.
- أن قَصر **المقاطعة** على مجرد بضائع تنتجها مستعمرات مقامة في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، يخفي الإنتهاكات الإسرائيلية الأخرى وكأنها غير موجودة. وهنا يتوجب التساؤل: ماذا عن الكثير من السياسات الإسرائيلية الأخرى المطبّقة في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ والتي هي ليست من إنتاج المستعمرات مثل القمع، والتنكّر لحقوق الإقامة، وهدم البيوت وغيرها؛ ألا تستوجب مقاطعة إسرائيل جزّاء ارتكابها؟ وماذا عن استمرار حرمان أكثر من ٦ مليون لاجئ من لاجئي العام ٤٨ من حقوقهم، والتمييز العنصري الذي يعاني منه فلسطينيو الـ٤٨؛ **ألا تستحق هذه الإنتهاكات المقاطعة والمحاسبة هي الأخرى؟**

نظام الأبرتهايد الإسرائيلي ليس لحظياً أو موسمياً أو مبنياً على ردّة فعل، بل هو نظام سياسي ممنهج بُني منذ تشكل الحركة الصهيونية، ويمثّل إستراتيجية إسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من مختلف أماكن سكناهم.

- **موشي شاريت**، أحد قيادة الحركة الصهيونية، وأول وزير خارجية اسرائيلي، ١٩١٤: "لقد نسينا أننا لم نأت لنرث أرضاً خالية؛ إنما أتينا لنحتل بلداً يعيش فيه شعب".
- **دافيد بن غوريون**، أول رئيس وزراء اسرائيلي، ١٩٤٨: "لم يبق لعرب أرض اسرائيل إلّا وظيفة واحدة: أن يلوذوا بالفرار".
- **موشيه دايان**، وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، ١٩٦٧: "لم يتم تدمير البيوت خلال المعركة بل كقصاص، ولكي يتم طرد السكّان".
- **نتينياهو**، رئيس الوزراء الحالي، ٢٠١٥: "إذا تم انتخابي، لن يكون هناك أي دولة فلسطينية".

حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)

أثبتت حملة المقاطعة نجاعتها في التصدي والإنتصار على نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا. وفي فلسطين، إنطلقت الحركة عام 2005 إستجابة لنداء المجتمع المدني الفلسطيني الدّاعي إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. صدر هذا النداء التاريخي في 9 تموز 2005، أيْ في الذكرى السنوية الأولى لإصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الإستشاري بشأن آثار بناء الجدار، وَقّع عليه أكثر من 170 من القوى والفعاليّات والأحزاب والإئتلافات والمؤسسات الفلسطينية في فلسطين بحدودها الإنتدابية، والشتات مُمَثّلة بذلك غالبية المجتمع المدني الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

وقد دعا نداء المقاطعة إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف بتقرير المصير من خلال إنهاء الاحتلال والإستعمار الإسرائيلي لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار، وحق فلسطينيي الـ 1948 بالمساواة الكاملة، وتمكين اللاجئين من ممارسة حقوقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة الممتلكات والتعويض بموجب القرار الأممي 194.

أركان حملة مقاطعة إسرائيل

المقاطعة (Boycott)

قطع العلاقات مع إسرائيل بما يشمل الإمتناع عن شراء البضائع الإسرائيلية وبضائع الشركات العالمية الداعمة للاحتلال، وإيقاف تداولها في الأسواق المحلية والعالمية، وقطع العلاقات مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بما فيها الرياضية والأكاديمية والثقافية.

سحب الإستثمارات (Divestment)

عدم الإستثمار في المشاريع الإسرائيلية الخاصة أو الحكومية، وهذا يشمل سحب التمويل المالي من المشاريع الإسرائيلية وعدم الإنخراط في تنفيذ مشاريع أعمال بالتعاون مع شركات أو هيئات حكومية أو شبه حكومية إسرائيلية.

فرض العقوبات (Sanctions)

هي إجراءات ضغط عقابية تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية و/أو الهيئات الدولية (المجتمع الدولي) في مواجهة إستمرار وفظاعة الإنتهاكات. تتخذ هذه الإجراءات في إطار محاسبة الدولة والضغط عليها للالتزام بالقانون. وهي تشمل من بين أشياء أخرى، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية، فرض الحظر على أنشطة الدولة وتمثيلها الأممي، ملاحقة المسؤوليين قضائياً وقد تصل إلى التدخل المباشر بالحصار والمقاطعة وغيرها لإلزام الدولة على وقف الإنتهاكات.

لنتحد في مواجهة الأبرتهايد

العدالة لا تكون إلا بممارسة الحق في تقرير المصير، والعودة إلى الديار الاصلية، وتحقيق المساواة وعدم التمييز

بيان أسبوع الفصل العنصري صادر عن: الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

لقد تطلب المشروع الصهيوني – الغربي الـذي بُدء بتنفيذه في نهايات القرن التاسع عشر، والذي هدف إلى الإستيلاء على فلسطين وإقامة ما بات يسمى «إسرائيل» على أنقاضها، تبني إستراتيجيات وسياسات شتى تؤدي إلى تغيير هوية الأرض وإحكام السيطرة عليها من خلال تهجير السكان الأصليين وغرس المستعمرين بدلاً عنهم. ولعل أوضح تلك الإستراتيجيات التي اتُبعت ولا زالت، هي التهجير القسري للسكان الأصليين الفلسطينيين بوسائل إكراه مباشر و/أو غير مباشر. تأتي هذه الجريمة المستمرة ضمن إطار تكريس الإستعمار والفصل العنصري، حيث لا زالت ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في شتى أنحاء فلسطين وتؤثر في أوضاع اللاجئين في الشتات. وغني عن القول أن هذا الأمر يؤكد على أن النكبة ليست حدثا تاريخا كان وانقضى، بل انها ما زالت مستمرة وان باستمرار ارتكاب تلك الجرائم واستمرار التنكر للحقوق غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والعودة الى الديار الاصلية، والمساواة الكاملة بلا أي تمييز.

إن السياسات المختلفة التي تنضوي ضمن إستراتيجية الإستـيـلاء على أكبر مساحة مـن الارض باقل عـدد من الفلسطينيين، والتي تبنتها إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، تشمل من بين سياسات أخـرى: الهدم والعزل والإخـلاء، والقيود المفروضة على الحركة، وسياسات الحصار، ومأسسة التمييز العنصري، وإقامة جدار الفصل والضم، والتوسع الاستيطاني الإحلالي، ومصادرة الاراضـي، وازدواجية تطبيق القانون، والقمع، والحرمان من المصادر الطبيعية والخدمات وغيرها الكثير الكثير من السياسات الاخـرى؛ قد جعلت من اسرائيل دولـة تمارس الفصل العنصري ضد السكان الفلسطينيين، بل انها أمست دولة الفصل العنصري الوحيدة على وجه الارض.

وفي الوقت الذي يقف فيه أحـرار العالم لمناهضة نظام الفصل العنصري الاسرائيلي، فيما يعرف «بأسبوع الفصل العنصري»، تواصل إسرائيل إجراءاتها العنصرية بحق الفلسطينيين في كافة اماكن تواجدهم، كما وتواصل التنكر للحقوق غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين واستعادة ممتلكاتهم، ضاربة بعرض الحائط كافة الأعراف والقوانين الدولية. وهو الأمر الذي يشكل إستمراراً لإستعلاء إسرائيل وإفلاتها من العقاب والمحاسبة. بالاضافة الى إستمرار المجتمع الدولي في التهرب من الالتزامات الواقعة عليه بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الانسان، الذي بدوره يُلزم الدول بحكم مسؤولية الاطراف الثالثة بمحاسبة ومعاقبة اسرائيل على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها.

وعليه، فإننا ندعو الى ما يلي:

- مقاطعة نظام الإستعمار والفصل العنصري الاسرائيلي بما يشمل رفض كافة سياسته وممارساته ومواجهتها على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال الإلتزام بمبادئ حركة المقاطعة العالمية (BDS)، وتسليط الضوء على سياسات الفصل العنصري الاسرائيلي وتعزيز سُبل مواجهتها باجراءات فعلية تتجاوز حدود التضامن المعنوي.
- اتخاذ قرارات من قبل الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة ذات صبغة تنفيذية ملزمة بإعتبار أن نظام إسرائيل المفروض على الشعب الفلسطيني نظام فصل عنصري، وإستعمار إحلالي يستوجب المحاسبة والمقاطعة إلى أن تنصاع إسرائيل إلى القانون الدولي.
- كافة الدول الاخرى إلى الوقوف عند إلتزاماتها القانونية والأخلاقية في محاسبة إسرائيل على جريمة الفصل العنصري والسياسات الاستعمارية الاخرى.
- كافة المنظمات والهيئات الدولية إلى العمل على توفير الحماية الدولية اللازمة لتعزيز صمود الانسان الفلسطيني في أرضـه في مواجهة سياسات التهجير القسري والسياسات الاستعمارية الأخرى.

العودة حق وإرادة شعب

عاشت فلسطين حرة عربية ديمقراطية

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

المقاطعة وسيلة وأداة ... والإلتزام بها أضعف الإيمان

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين تنظّم فعالية بمناسبة أسبوع الأبرتهايد

في إطـار انـطـلاق فعاليات أسـبـوع مقاومة الفصل العنصري(الأبارتهايد) الإسرائيلي، نظّمت الشبكة العالمية للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين يوم الاحد ٦ آذار، ٢٠١٦ الفعالية المركزية لهذا الاسبوع في مركز ابـداع، مخيم الدهيشة، تحت عنوان «لنتحد في مواجهة الأبارتهايد»؛ حيث تمثلت الفعالية في ندوة ثقافية، شارك فيها ما يربو على ٧٠ – ٨٠ ناشطاً وناشطة.

تناولت الـنـدوة مفهوم الأبارتهايد العام باعتباره احـد مكونات نظام السيطرة الاسرائيلي، كما وتناولت مظاهر الأبارتهايد في السياسات الاسرائيلية على جانبي الخط الاخضر. قدم الاستاذ نضال العزة، مدير مركز بديل، اشكال الفصل العنصري الصهيوني وحركة المقاطعة، كأداة ووسيلة مقاومة. وبين اهمية التعامل مع اسرائيل كنظام فصل عنصري على المستوى الوطني والدولي.

وقـام المحامي جهاد ابـو ريـا مجموعة فلسطينيات من فلسطين ١٩٤٨، باستعراض آليات مقاومة سياسات الفصل العنصري في الداخل الفلسطيني. خلص التقديم الى التأكيد على اهمية التصدي لسياسات الاستعمار الهمجية والعنصرية، وتعميق وتعميم الفهم المجتمعي لهذه السياسات وسبل مقاومتها. تميزت الندوة بتنوع الحضور وحجم المشاركات المختلفة. وفي هذا الاطار قامت المؤسسات اعضاء الشبكة بتوزيع بيان ومنشورات ومطويات متعلقة في موضوع الأبارتهايد والمقاطعة.

«بلادي زهرة الدنيا، وعود النّدْ عروس في زمان السلم مَسبيّة»

الشاعر الفلسطيني الراحل توفيق زياد

بيان يوم الأرض صادر عن: الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

لقد هدف المشروع الصهيوني - الغربي منذ البدء بتنفيذه في نهايات القرن التاسع عشر، الى الاستيلاء على أرض فلسطين – كل فلسطين، واقتلاع شعبها منها وغرس المستعمرين بدلا منهم. هذا المشروع الذي شرعت به الحركة الصهيونية والذي تخلله اقامة ما بات يعرف بدولة اسرائيل على انقاض القرى والمدن الفلسطينية التي تم تدميرها وتهجير سكانها الاصليين منها قسريا؛ ما زال مستمرا باستمرار قيام اسرائيل بممارسة سياساتها العنصرية التمييزية الاستعمارية المختلفة، بالاضافة الى استمرارها في التنكر للحقوق غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والعودة الى الديار الاصلية، والمساواة الكاملة بلا أي تمييز. هذه السياسات لا تمثل احداثا او وقائع منفردة ومنعزلة؛ انما هي تجسيد لاستراتيجية تؤدي الى السيطرة على المزيد من الاراضي والى تهجير المزيد من السكان الفلسطينيين وتغيير التركيبة الديموغرافية لفلسطين. ولعل اوضح تلك السياسات والجرائم التي ترتكبها اسرائيل تتمثل في الاستمرار بمصادرة وضم الاراضي، وفرض نظام الفصل العنصري، التنكر لحقوق الاقامة والسكن، ونظام التصاريح، والحرمان من البناء والمصادر والخدمات، ومختلف اجراءات القمع والاضطهاد الى جانب استشراء الاستيطان الإحلالي الذي يمزق اوصال الارض الفلسطينية ويبتلعها.

وباستمرار ممارسة اسرائيل لتلك الاجراءات والممارسات، فانها تستمر في خلق بيئة قهرية تجعل من تواجد الفلسطيني في ارضه امرا اشبه بالمستحيل؛ فإن نسبة الاراضي التي تضمها اسرائيل وتسيطر عليها اخذة بالتزايد بشكل مستمر منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. وبالنظر الى الواقع الجغرافي الفلسطيني اليوم، نجد ان اسرائيل والمؤسسات الصهيونية المختلفة تسيطر فعليا على ما نسبته ٨٥٪ من مساحة فلسطين بحدودها الانتدابية؛ بينما يتبقى اقل من ١٥٪ بيد الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر. وغني عن القول ان التقسيمات التي تعلنها اسرائيل للارض، تارة باعلانها اراض دولة، وتارة باعلانها كمناطق عسكرية، وتارة باعلانها محميات طبيعية او كمناطق عازلة كما هو الحال في قطاع غزة، او كمناطق امنية كتلك المحيطة بالمستوطنات؛ هي جميعها ذرائع تستخدمها اسرائيل للتستر على جرائم التهجير القسري والاستيلاء على الاراضي والتي لطالما قامت بها اسرائيل منذ نشأتها.

واليوم، تمر علينا الذكرى الاربعون ليوم الارض الخالد في وقت تستشرس فيه اسرائيل في قمع مقاومة الشعب الفلسطيني، وفي استخدام سياسات العقوبات الجماعية التي تفرضها على الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر، الى جانب الاستمرار في حصار قطاع غزة، واتباعها لسياسات الاخلاء وهدم المنازل والمنشآت في الضفة الغربية والقدس، وصولا الى الامعان في تكريس اجراءاتها العنصرية التمييزية المختلفة في كافة ارجاء فلسطين. لذلك، فان ذكرى يوم الارض الخالد تشكل مناسبة لتجديد الدعوة الى مواجه هذه السياسات العنصرية الاستعمارية، عبر وضع استراتيجية وطنية شاملة من شأنها تعزيز صمود الانسان الفلسطيني في ارضه.

وعليه، فاننا في الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين ندعو الى ما يلي:

- توظيف وتظافر وتنظيم كافة الجهود الرسمية والشعبية والاهلية لمواجهة سياسات الاستعمار في السيطرة على الاراضي والاستيلاء عليها، من خلال سن قوانين وطنية تتجاوز وتتحدى سياسات الاحتلال، وتؤدي الى فرض امر واقع فلسطيني في المناطق المهددة بالمصادرة.
- تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني والمؤسسات الوطنية المختلفة للاستثمار في انشاء المشاريع المختلفة والتي من شانها تعزيز الوجود الفلسطيني في تلك المناطق.
- مقاطعة نظام الإستعمار والفصل العنصري الاسرائيلي بما يشمل رفض كافة سياساته وممارساته ومواجهتها على الصعيدين المحلي والدولي، بما فيها نظام تصاريح البناء الذي تفرضه اسرائيل على الفلسطينيين وخصوصا في المناطق المصنفة (ج).
- اتخاذ قرارات تنفيذية مُلزمة من قبل الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة باعتبار أن نظام إسرائيل المفروض على الشعب الفلسطيني نظام فصل عنصري، وإستعمار إحلالي يستوجب المحاسبة والمقاطعة إلى أن تنصاع إسرائيل إلى القانون الدولي.
- كافة الدول الاخرى إلى الوقوف عند إلتزاماتها القانونية والأخلاقية في محاسبة إسرائيل على جريمة التهجير القسري ومصادرة الاراضي والسياسات الاستعمارية الاخرى.
- كافة المنظمات والهيئات الدولية إلى العمل على توفير الحماية الدولية اللازمة لتعزيز صمود الانسان الفلسطيني في أرضه في مواجهة سياسات التهجير القسري والسياسات الاستعمارية الأخرى.

العودة حق وإرادة شعب

عاشت فلسطين حرة عربية ديمقراطية

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين

لو يعرف الزّيتون غارسه... لصار الزّيت دمعاً

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين تنظّم فعالية بمناسبة يوم الأرض

نظمت الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين عدد من الأنشطة تأتي ضمن سلسلة من الفعاليات التي تنظمها الشبكة على جانبي الخط الاخضر والشتات. إحياء للذكرى الأربعين ليوم الأرض الخالد.

في الضفة الغربية

نظّمت يوم الجمعة ٢٥ آذار، مسيراً ضم المئات من الشبان والشابات في منطقة المخرور – بتير. وقد تخلل المسير فعاليات ثقافية وتوعية، هدفت الى التأكيد على أهمية الأرض وآليات حمايتها من المصادرة وطرق تعزيز التواجد الفلسطيني فيها.

وقد جاءت فكرة المسير، الذي رفع فيه المشاركون الأعلام الفلسطينية والشعارات الوطنية، للتأكيد على أهمية التواجد الفلسطيني في الأرض، وخصوصاً الأراضي المعرضة بالمصادرة لصالح مشاريع استعمارية. كما تلقى المشاركون/ات محاضرة قدمها مجموعة من النشطاء في قرية بتير حول تاريخ القرية، والطريقة التي استطاع من خلالها سكان القرية الصمود فيها ابان نكبة عام ١٩٤٨.

في قطاع غزة

نظمت يوم الخميس الموافق ٣١ اذار، مهرجاناً في مخيم المغازي في قطاع غزة. تخلل المهرجان القاء بيان الشبكة الذي أكد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة مسؤولية محاسبة اسرائيل على جرائم التهجير القسري، ومصادرة الاراضي الفلسطينية.

بعد ذلك، قدمت المؤسسات الأعضاء في الشبكة كلمة، أكدت فيها على أهمية اشراك ودمج الأطفال في الفعاليات الوطنية المختلفة في سبيل تعزيز الوعي والفهم الوطني لديهم. وقد شارك أطفال المخيم في إلقاء قصائد شعرية تحاكي القضية الفلسطينية، وأهمية التأكيد على الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

في نهاية الفعالية، تم تقديم عرض مسرحي وفقرات فلكلورية متنوعة جاءت لتكريس هوية وثقافة الشعب الفلسطيني في هذه الذكرى الخالدة.

تطور خطير في سياسة سحب الإقامات المقدسية:

الولاء لدولة إسرائيل شرط الإقامة

بقلم: د. منير نسيبة*

مع تصاعد الهبة الشعبية في الأرض الفلسطينية المحتلة ولا سيما في القدس، استغلت اسرائيل الأوضاع الأمنية المتدهورة في سبيل تكثيف سياساتها التهجيرية ضد الفلسطينيين في القدس وتثبيت أساليب جديدة تمكن الأذرع الحكومية الإسرائيلية من التخلص من المزيد من الفلسطينيين المقدسيين. وقد ركز السياسيون اليمينيون الإسرائيليون على الإجراءات العقابية كوسيلة جديدة نسبياً لطرد المقدسيين من مدينتهم. فبعد أيام من اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية التي اتسمت بظاهرة إقدام فلسطينيين على طعن مستوطنين أو جنوداً إسرائيليين، أعلنت الكابينيت في الحكومة الإسرائيلية (المجلس الوزاري المصغر) على أنها عقدت العزم على قمع الهبة من خلال عدد من الإجراءات العقابية التي تضمنت، من بين الكثير من الإجراءات، أن يتم سحب الإقامة الإسرائيلية ممن يُتهمون بالإرهاب. ولإلقاء الضوء على هذه التطورات، لا بد من المرور على وضعية الإقامة الإسرائيلية وعلاقتها بالفلسطيني المقدسي، والتضييقات التي أثرت عليها على مر السنين.

المقدسيون ليسوا إلا مقيمين في القدس

منذ أن احتلت إسرائيل شرقي القدس عام ١٩٦٧، قررت فوراً أن تضمها إلى الأراضي التي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الواقعة تحت سيادتها، وأن تبسط عليها القانون الإسرائيلي وولاية المحاكم المدنية الإسرائيلية. وعلى الرغم من أنها ضمت الأرض، إلا أنها لم تضم السكان بشكل كامل، فبدلاً من أن تعتبرهم مواطنين إسرائيليين، فإنها أضفت عليهم صفة المقيمين في إسرائيل من خلال تطبيق "قانون الدخول إلى إسرائيل للعام ١٩٥٢،" والذي ينظم دخول غير المواطنين إلى إسرائيل، وأنواع التأشيرات المختلفة التي يمكن الحصول عليها. فحسب هذا القانون، يمكن لوزارة الداخلية الإسرائيلية أن تُضفي صفة المقيم على غير المواطن مما يُكسبه الحق في السكن في المناطق التي تعتبرها إسرائيل تحت سيادتها، كما تعطيه الحق بالعمل، والمشاركة في نظام التكافل الاجتماعي من خلال دفع ضرائب لمؤسسة التأمين الوطني واستحقاق حقوق اجتماعية عند الحاجة إليها، والمشاركة في التأمين الصحي الإسرائيلي والاستفادة مقابل ذلك من العلاج في المرافق الصحية الإسرائيلية بتغطية من التأمين.

ومع مرور السنين، لجأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى إجراء تعديلات وتعريفات يمكن من خلالها أن تضيق شروط الحفاظ على صفة المقيم. ذلك أن قانون الدخول إلى إسرائيل جعل من سحب الإقامة للمقيم الدائم تابعاً للسلطة التقديرية لوزير الداخلية. وفي اللوائح التنفيذية لوزارة الداخلية، اشترطت الوزارة أن يتم سحب إقامة المقيم إذا تحقق أي من الحالات الثلاثة التالية: أن يغيب المرء ٧ سنوات متتالية عن إسرائيل، أو أن يكتسب الإقامة الدائمة في بلد أجنبي، أو أن يكتسب جنسية بلد أجنبي. وبناء على هذا القانون، تعلم المقدسيون أنه يمكنهم الحفاظ على وضعية المقيم في حال سفرهم إذا عادوا لزيارة واحدة على الأقل خلال فترة ٧ سنوات. وقد التزمت وزارة الداخلية بعدم العبث بالإقامة لمن يحقق هذه الشروط حتى الفترة التي تلت اتفاقيات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، الا انها طورت اجراءاتها عبر ما يعرف باثبات مركز الحياة، حيث غيرت طريقة سحب الإقامات لتشمل من يمكن أن تعتبره السلطات الإسرائيلية غير مقيم في القدس كمن ينقل مركز حياته إلى خارج المناطق التي تبسط إسرائيل عليها سيادتها.

لقد ثبت معيار مركز الحياة كشرط للحفاظ على الإقامة من خلال إجراءات إدارية قامت بها وزارة الداخلية الإسرائيلية في القدس، ثم صادقت عليها المحكمة العليا الإسرائيلية باعتبارها إجراءات صحيحة وشرعية. ويمكننا الحديث عن قضيتين أساسيتين ومفصليتين كان لهما الأثر الكبير في تثبيت سياسة سحب الإقامات بناء على معيار "مركز الحياة." جاءت القضية الأولى عام ١٩٨٨، عندما قررت الحكومة الإسرائيلية أن تسحب إقامة الفلسطيني المقدسي د. مبارك عوض، حيث كان قد سافر إلى الولايات المتحدة للتعلم حيث حصل على شهادة الدكتوراة، ثم أقام هناك فترة من الزمن، وتزوج، وحصل على الإقامة ثم الجنيسة الأمريكية. وعندما حاول أن يجدد بطاقة هويته إبان عودته إلى القدس، اكتشف أن وزارة الداخلية الإسرائيلية قد سحبت إقامته واعتبرته أجنبياً في القدس. فتوجه د. عوض إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بالتماس يطالب فيه أن تعترف المحكمة بأن له حق دستوري في إقامة غير قابلة للإلغاء في القدس بصفته ابن المدينة، وأن تمنع وزارة الداخلية من طرده من القدس، فهو ليس أجنبياً، ومع أن وضعيته المدنية التي أضفاها عليه المشرّع الإسرائيلي هي الإقامة الدائمة، فهو صاحب حق بالمكوث في القدس بدون تحديد.

فلسطيني من القدس يبرز هويته المقدسية لكي يتمكن من العبور، أيار ٢٠١٥ (المصدر: GettyImages)

وقد رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماسه، ورأت أن وزارة الداخلية أصابت عندما سحبت إقامته، فقد تحققت الشروط الثلاث المذكورة في اللوائح التنفيذية لسحب الإقامة عندما أقام فترة طويلة في أمريكا ثم اكتسب إقامتها وجنسيتها. إلا أن القاضي أهارون باراك، وهو الذي كتب القرار، لم يكتفِ بأن يذكر أن الشروط الثلاثة قد تحققت، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في تفسيره لشروط سحب الإقامة، حيث قرر أنه:

من نافل القول أن التصريح ذو الفترة المحددة به ينتهي "من تلقاء نفسه"، مع انتهاء الفترة، وليس هنالك حاجة بإبطال "خارجي". هل يمكن للتصريح بالإقامة الدائمة أن ينتهي من تلقاء نفسه، بدون أي عمل إلغائي من قبل وزير الداخلية؟ في رأيي الجواب على ذلك هو بالإيجاب. عندما يعطى تصريح للإقامة الدائمة يكون ذلك مستنداً إلى واقع من الإقامة الدائمة وعندما لا يعود هذا الواقع قائماً ينتهي التصريح من تلقاء نفسه. صحيح أن التصريح بالإقامة الدائمة -خلافاً لعملية التجنّس- هو إنتاج هجين فمن جانب هو ذو طبيعة دستورية، يعطي الحق بالإقامة الدائمة ومن الجانب آخر ذو طبيعة إعلانية يعبر عن واقع الإقامة الدائمة. عندما يختفي ذلك الواقع فليس لذلك التصريح ما يستند إليه، وبذلك يلغى من تلقاء نفسه بدون أي حاجة لعملية إلغاء رسمي.

من خلال هذا الحكم، سهل القاضي باراك من أسلوب سحب إقامة الفلسطينيين في القدس، واعتبر أن تصريح الإقامة الذي منحته وزارة الداخلية الإسرائيلية للفلسطيني المقدسي، على الرغم من أنه دائم، ينتهي من تلقاء نفسه إذا تغيرت الظروف الموضوعيه المحيطة بهذه الإقامة. واعتبر أنه ليس على وزارة الداخلية أن تقوم بنفسها بسحب هذه الإقامة، فهي تعتبر منتهية من تلقاء ذاتها بسبب أن الفسطيني المقدسي قد "خلع نفسه من الدولة وزرع نفسه" في مكان آخر، حسب تعبير القاضي باراك.

وفي هذا القرار، ذكر القاضي باراك بأن عوض خسر إقامته لأن "مركز حياته لم يعد الدولة ولكن الولايات المتحدة." وقد استغلت وزارة الداخلية الإسرائيلية هذه الكلمات أبشع استغلال فيما بعد، حيث طورت مفهوم "مركز الحياة" ليصبح معيار الحفاظ على الإقامة أو سحبها.

ففي عام ١٩٩٤، قررت وزارة الداخلية الإسرائيلية أن تسحب إقامة السيدة فتحية الشقاقي، زوجة القيادي في حركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي الذي كانت قد أبعدته خارج فلسطين وانتهى به المطاف في سوريا. وقد كان سحب إقامة الشقاقي غريباً بعض الشيء، فهي كانت حريصة على أن تعود لتجديد بطاقة هويتها بعد ٦ سنوات فقط، أي قبل انقضاء ال٧ سنوات المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية لقانون الدخول إلى إسرائيل. لذا، فإنها كانت تتوقع أن عودتها في هذا التاريخ فيه حماية لإقامتها في القدس.

وبعد أن علمت بقرار سحب إقامتها، والذي ترتب عليه عدم السماح لها بتجديد بطاقة الهوية أو تسجيل أطفالها حديثي الولادة، توجهت السيدة فتحية الشقاقي إلى المحكمة العليا بالتماس، واعترضت على سحب إقامتها، حيث أن هذا السحب ليس قانونياً لأنه تجاوز الحدود المنصوص عليها في القانون. إلا أن المحكمة العليا اتخذت قراراً مفاجئاً ذكر فيه ما يلي:

لا يجوز القول بأنه لا يمكن إثبات السكن خارج البلاد إلا إذا تحقق واحد من الوقائع المذكورة في المادة ١١(ج) من اللائحة. فإن السكن في دولة أخرى يمكن أن يثبت من خلال طرق أخرى لم تذكر في نص اللائحة رقم ١١أ. وهكذا، فإن بروز واقعة جديدة التي تغير حقيقة السكن الدائم في إسرائيل، كما يتضح من ظروف غير مذكورة في نص المادة ١١أ من اللائحة.

وكما هو واضح من خلال هذا النص، فقد أقرت المحكمة العليا تغيير الشروط القانونية التي يمكن من خلالها سحب إقامة المقدسيين. فلا يشترط الآن أن يتم تحقيق شروط اللوائح التنفيذية المكتوبة، بل يكفي ان يظهر أن حامل الإقامة الدائمة قد نقل مركز حياته إلى خارج البلاد ليتسنى سحب إقامته.

وقد واكب هذا التغيير أن اعتبرت وزارة الداخلية الإسرائيلية الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية أو قطاع عزة كمن يسكن خارج البلاد. فبغض النظر عن قربهم من القدس، أو مدى ترددهم إليها، فإذا كان منزل المقدسي يقع خارج حدود بلدية القدس فإنه أصبح كمن يسكن خارج القدس. ومع هذه التغييرات، زادت وتيرة سحب الإقامات من المقدسيين بشكل كبير، فمن بين أكثر من ١٤ ألف إقامة تم سحبها من سنة ١٩٦٧ حتى اليوم، فإن وزارة الداخلية سحبت أكثر من ١١ ألف إقامة بعد قضية فتحية الشقاقي.

إدخال معيار الولاء

وعلى الرغم من تعقيد الوضع الحالي وكثرة ضحايا التهجير القسري بسبب استخدام معيار "مركز الحياة" الذي يُحتم على الفلسطيني المقدسي أن يثبت دائماً أنه مقيم في القدس، وأنه يدفع ضرائبه وفواتير الهاتف والماء وما إلى ذلك ليثبت أنه لا يزال مقيماً في القدس، فقد أضافت إسرائيل في العام ٢٠٠٦ معياراً جديداً لسحب إقامة المقدسيين، أطلقت عليه إسم معيار الولاء.

في عام ٢٠٠٦، قررت وزارة الداخلية الإسرائيلية ان تسحب إقامة أربع مقدسيين، كان ثلاثة منهم قد انتخبوا كأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني عن قائمة حزب التغيير والإصلاح، والرابع عمل كوزير في وزارة شؤون القدس التابعة للسلطة الفلسطينية. برر الحكومة الإسرائيلية سحب إقاماتهم على أنهم بانتمائهم لكتلة التغيير والإصلاح كانوا قد "خرقوا الحد الأدنى لمعيار الولاء لدولة إسرائيل." بطبيعة الحال، لم يكن هذا المعيار مذكوراً في أي وقت سابق، فقد أدانت الحكومة الإسرائيلية على الدوام انتماء الفلسطينيين لأحزاب وحركات تحرير فلسطينية سواء كانت علمانية أم إسلامية، وعاقبت عليه من خلال القانون الجنائي الإسرائيلي في القدس والأوامر العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها لم تعتبر الولاء لها كشرط إقامة قبل هذا التاريخ.

ولم تكتفِ الحكومة الإسرائيلية بسحب إقامة السياسيين، بل طبقت معيار خرق الولاء بعدهم على عدد آخر من الفلسطينيين. فمع اندلاع الهبة الشعبية في تشرين الأول من عام ٢٠١٥، خرجت الحكومة الإسرائية بعدد من الإجراءات التي اعتبرتها ردعية وعقابية، شملت سحب إقامات من يتهمون بالإرهاب، وامتد االمر ليطال إقامات ذويهم. حتى هذا اليوم، لا نعلم عن أية حالة سحب لذوي أي فلسطيني متهم بالإرهاب، ولكننا نعلم عن أربع حالات سحب إقامة جديدة لشباب من قرية صور باهر وجبل المكبر اتهم ثلاثة منهم برمي الحجارة على سيارة، واتهم الرابع بتنفيذ هجوم على باص إسرائيلي.

وحتى هذا اليوم، لم تُصدر المحكمة العليا الإسرائيلية حكماً بقضية السياسيين الفلسطينيين المسحوبة هوياتهم، وقد تم ضم الالتماسات الأخرى للشباب المذكورين هنا وغيرهم ممن سحبت هوياتهم بناء على معيار خرق الولاء إلى قضية النواب، ولا تزال المؤسسات الحقوقية المختلفة، والمجتمع الفلسطيني عامةً وخصوصاً في القدس في ترقب لما سيصدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية. فإذا أقرت المحكمة هذه السياسة الجديدة، فإن شرط الولاء لدولة إسرائيل سيصبح من متطلبات العيش في القدس، مما سينتج عنه، كما نتوقع، الآلاف من ضحايا سحب الإقامات والطرد.

يجدر أن نذكر هنا أن القانون الدولي الإنساني يمنع إسرائيل من إجبار المقيمين تحت احتلالها على قسم الولاء لها، كما يجرم القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي من التهجير القسري للسكان المدنيين تحت الاحتلال.

على المجتمع الفلسطيني عموماً والمجتمع الحقوقي على الأخص أن يقاوم بكل قوته اعتماد "مركز الحياة" كمعيار جديد للإقامة في القدس، إذ أن من شأنه أن يشكل خطراً كبيراً على وجود الفلسطينيين في القدس، ومن المتوقع أن تكون له نتائج وخيمة المقدسيين.

* د. منير نسيبة: أستاذ في كلية الحقوق في جامعة القدس، ومدير عيادة القدس لحقوق الإنسان ومركز العمل المجتمعي التابعين لنفس الجامعة.

الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين تعقد اجتماعها العام الأول

عقدت الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين يوم الخميس الموافق 18 شباط 2016، في مخيم عقبة جبر في مدينة أريحا اجتماعاً لاستقبال الأعضاء الجدد المنضمين للشبكة. وقد حضر الاجتماع ممثلو مؤسسات اللجنة التأسيسية للشبكة، بالإضافة الى خمسة عشر مؤسسة انضمت حديثاً للشبكة وشملت مؤسسات ولجان ناشطة في القدس، وأريحا، والخليل، وسلفيت وطولكرم، وبيت لحم، وطوباس ونابلس.

وقد تضمن الاجتماع الترحيب والتعريف بالأعضاء الجدد، ومن ثم استعراض رؤية وأهداف وأنظمة الشبكة، بالإضافة الى مناقشة سبل تطويرها واستمراريتها والفعاليات والقضايا التي من الممكن أن تتبناها. كما وتمت مناقشة خطة العمل السنوية للشبكة بما تتضمنه من أنشطة وفعاليات. إضافة الى ذلك، تم استعراض الأوضاع التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في الأراض الفلسطينية المحتلة في والشتات. كما وناقش الحضور التحديات والعقبات التي تواجه الشبكة وسبل تخطيها، وقد تم الاتفاق على برنامج عمل للسنة الحالية يتنوع في مجالاته بين التوعية والتدريب، وترويج الحقوق، وتنظيم الحملات الشعبية والإعلامية، وترويج جائزة العودة السنوية، وإحياء الفعاليات العامة، وغيرها من الأنشطة.

يُذكر أن الشبكة العالمية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين قد تأسست في ذكرى يوم الأرض من العام 2015، وقامت بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الوطنية الهادفة الى توحيد الجهود وتعزيز العمل الجماعي في مواجهة النكبة المستمرة، والدفاع عن حقوق الوطنية وفي مقدمتها حقوق اللاجئين والمهجرين.

ضمن مشروع «تعزيز الصمود في قرى جنوب وغرب بيت لحم»:

قرية أم سلمونة تحتضن ورشة عمل ميدانية

نظم مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يوم الخميس الموافق 7 نيسان 2016، رحلة ميدانية إلى قرية أم سلمونة، وذلك ضمن مشروع "تعزيز الصمود في قرى جنوب وغرب بيت لحم". تضمنت الزيارة ورشة عمل حول التوثيق الفوتوغرافي، حيث تشكل ورشة العمل هذه بداية لسلسلة ورشات عمل مهاراتية، والتي تهدف إلى إكساب المشاركين مهارات تساعدهم على توثيق الانتهاكات الاستعمارية كإحدى أدوات تعزيز الصمود من خلال توثيق الجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

ومن جانب آخر، قام المشاركون/ات من قرية ام سلمونة بقيادة بقية المجموعة في جولة ميدانية في القرية، تخللها تقديم معلومات عامة حول قرية ام سلمونة وعن السياسات الاستعمارية المستخدمة للتهجير القسري، تلاها زيارة مواقع تحت خطر المصادرة في القرية.

يذكر ان مشروع تعزيز الصمود في قرى جنوب وغرب بيت لحم الذي ينفذه مركز بديل في ست قرى يهدف الى تأسيس شبكة من المؤسسات والنشطاء تعمل على زيادة المعرفة بسياسات التهجير وتطوير سبل الحماية الذاتية عبر تعزيز الارتباط بالارض ومواجهة تلك السياسات بوسائل وادوات شعبية.

متوفّر الآن لدى مركز بديل: اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل ٢٠١٣-٢٠١٥

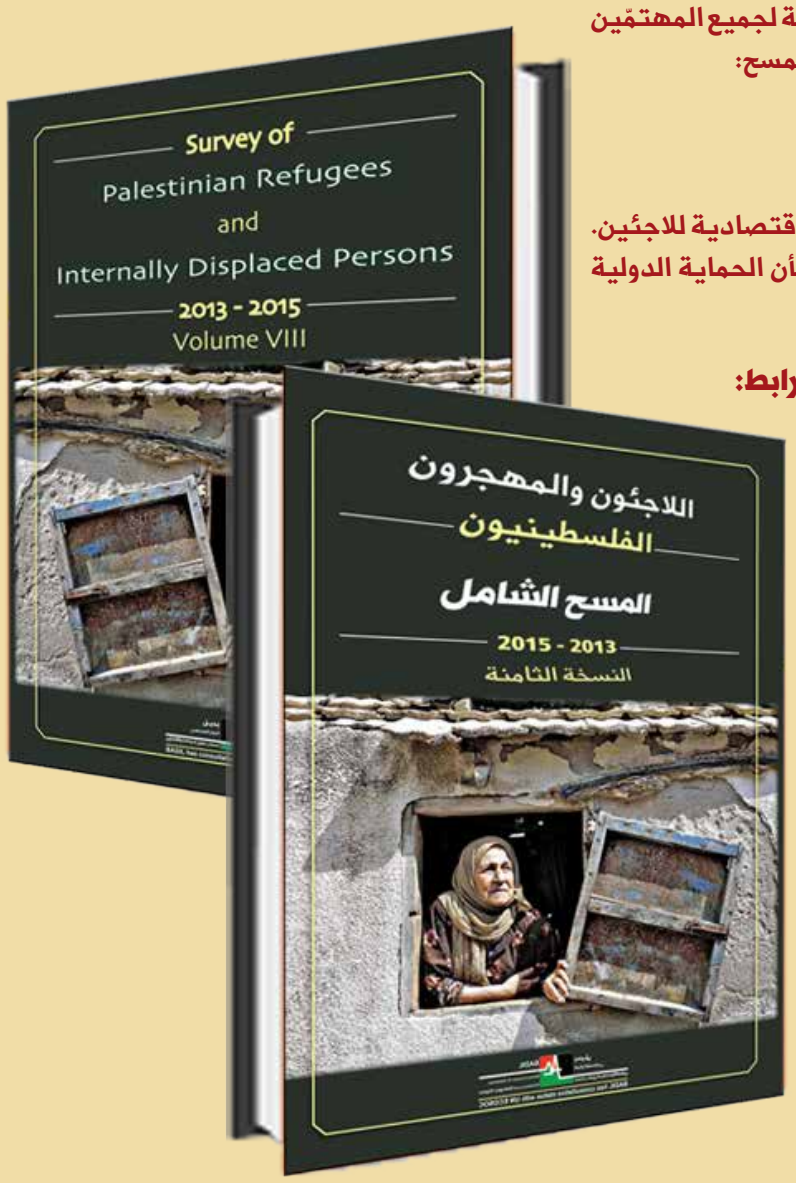

يقدم كتاب "اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل 2013-2015" معلومات مكثّفة لجميع المهتمّين بقضية اللاجئين الفلسطينيين والمواضيع الأخرى ذات الصلة. تتضمّن النسخة الثامنة من المسح:

- لمحة تاريخية عن إقتلاع وتهجير إسرائيل للفلسطينيين.
- لمحة عامة عن سياسات تهجير وتشريد الفلسطينيين المعاصرة.
- تحليل متعمّق لإطار الحماية الدولية المتوفّر للفلسطينيين.
- تحليل شامل لأحدث الإحصائيات حول التوزيع الديمغرافي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين.
- تحليل متعمّق لنتائج استطلاع آراء اللاجئين الفلسطينيين الذي أجراه مركز بديل بشأن الحماية الدولية والحلول الدائمة.

بالإمكان تنزيل هذا الكتاب، وغيره من إصدارات مركز بديل مجّاناً على الرابط:

www.badil.org

نسبة توزيع اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين بحسب المجموعة، ٢٠١٤

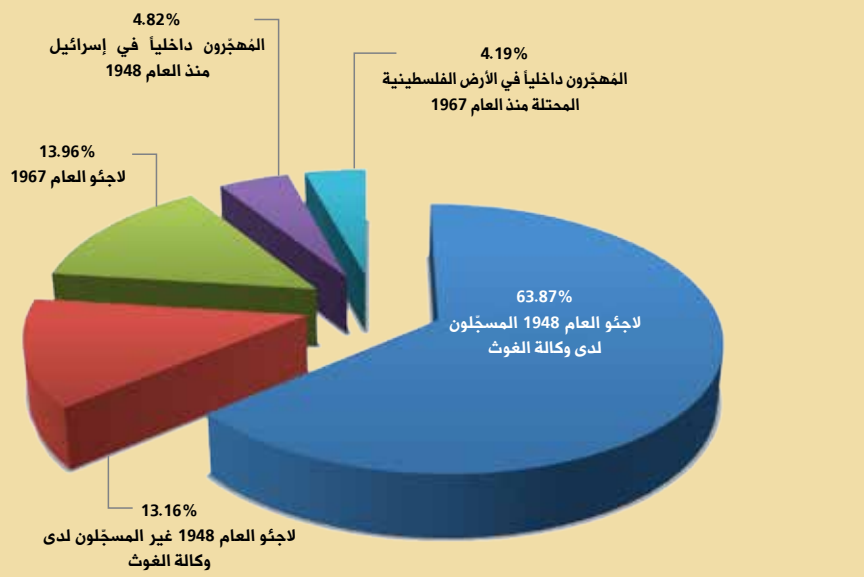

مركز بديل والشبكة العالمية للاجئين والمهجّرين الفلسطينيين، يعلنان عن البدء باستقبال المشاركات ضمن:

مسابقة جائزة العـودة السنوية

للعام ٢٠١٦

الحقل الأول: البوستر المركزي للنكبة

آخر موعد لاستقبال المشاركات ١٥ نيسان ٢٠١٦

الحقل الثاني: أفضل قصة للأطفال

آخر موعد لاستقبال المشاركات ٢ أيار ٢٠١٦

www.badil.org

(حق العودة)
دورية فصلية عن
بديل/المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضال العزة
أحمد هماش

تصميم ومونتاج
عطاالله سالم

الهيئة الاستشارية
عيسى قراقع (بيت لحم)
رنين جريس (حيفا) رانيا ماضي (جنيف)
هشام نفاع (حيفا)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: haqelawda@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org